



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### المكابرة الأمريكية بين الخطاب والسلوك..

اتّسم الخطاب الأمريكي خلال الأشهر الأربعة التي مرت حتى الآن من عمر الإدارة الجديدة، بأنه خطاب تصعيدي في معظم الشؤون الكبرى في الإطار الدولي، خاصة تلك المتعلقة بالصراع مع روسيا والصين، سواء عبر الناتو أو عبر ملفات أوروبا الجديدة، بما في ذلك أوكرانيا وملفات خطوط الغاز وغيرها، وهذا الخطاب هو من حيث الجوهر استمرار للخطاب الأمريكي في فترة ترامب، وإن اختلفت بعض التفاصيل.

بالمقابل، فإن السلوك الفعلي، ابتداءً من طبيعة العلاقة مع المنظمات الدولية المختلفة، مروراً بالوجود العسكري في أفغانستان والعراق، ومروراً بالملف النووي الإيراني، ووصولاً إلى الكيان الصهيوني، وغيرها من القضايا، هو سلوك لا يمكن توصيفه بأقل من أنه سلوك دفاع نشط، إن لم نقل سلوك انكفاء واضح.

هذا كله، لا يمكنه أن يخفي حقيقة التناقض بين خطاب هجومي «في العلاقة مع روسيا والصين»، وسلوك دفاعي أو حتى انكفائي، وهو الأمر الذي يحتاج إلى فهم تفسيراته ودلالاته الحقيقية، لما لها من تأثير على العالم بأسره، وعلى سورية ضمنًا.

أولاً: إن حقيقة التراجع الغربي عموماً، والأمريكي ضمناً، بالمعنى الاقتصادي من حيث الأساس، هي حقيقة لا يمكن لأي خطاب أو سلوك أن يغيّبها؛ بين الدلائل العديدة على ذلك، تراجع إسهام «السبعة الكبار» في الناتج المحلي العالمي من 65% عام 2000 إلى أقل من 45% عام 2020. ومن المعلوم أنّ الأوزان السياسية والعسكرية هي في نهاية المطاف، تعبير مكثف عن الأوزان الاقتصادية، ولذا فإن إعادة صياغة العلاقات الدولية ككل، بناءً على الأوزان المستجدة بالمعنى الاقتصادي، هي أمر لا مفر منه. وبهذا المعنى، فإن المقصود من تشديد الخطاب الحرجي، هو تغطية التراجع بقنابل دخان كثيفة، ليس لتضليل الأعداء، بل بالدرجة الأولى لتضليل الحلفاء والشعوب الغربية، لتأخير انفكاكها عن النفوذ الغربي.

ثانياً: ضمن عملية الانتقال الكبرى الجارية، فإن المجموعة الغربية، وواشنطن خصوصاً، تعمل على استنفاد مختلف أدوات وأذرع قوتها التي كرسها خلال العقود الماضية، وضمنًا: الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية و«الحلفاء»، بما في ذلك الناتو والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وغيرها. وبكلام آخر، فإن النخبة الرأسمالية العالمية بمركزها الغربي الأمريكي، تعمل على تدفيع حلفائها القريبين والبعيدين، أكبر قدر ممكن من فاتورة التراجع بالمعنى الدولي، وتؤخر بذلك دورها في الدفع، لعل وعسى ينخفض ما عليها دفعه، أو تتجح مع الوقت في قلب اتجاه التاريخ...

ثالثاً: ضمن الملفات الإقليمية، نرى أنّ الخطاب الأمريكي هو استمرار لخطاب ترامب، وبالأحرى هو استمرار للخطاب الرفض للوصول إلى أية حلول أو تسويات للالتزامات الإقليمية، ينطبق ذلك على أوكرانيا وسورية وغيرها من الملفات «إيران هي حتى الآن استثناء يكاد يكون وحيداً ضمن الخطاب... في حين أنّ السلوك العملي يجعل مما يجري حول الملف الإيراني القاعدة لا الاستثناء... في السياق نفسه، نرى في سورية أنّ المساحات التي ما تزال معطاة للهراء الذي يلقيه جيفري هي مساحات غير قليلة، رغم أنّه بات خارج عملية صنع القرار بالمعنى الرسمي على الأقل «إذا وضعنا جانباً الاستفادة المالية المباشرة التي بات من الواضح أنه ينتقلها نتيجة نشاطه «الضاغط» في موضوع النفط السوري». بالمقابل، فإن احتمالات الوصول إلى توافق على أساس 2254 هي احتمالات باتت أكثر واقعية من أية مرحلة مضت، ما يعني: أنّ الإدارة الأمريكية تستخدم جيفري وأمثاله، وأصواتهم العالية، للتغطية على التراجع والانكفاء الأمريكي في الملف السوري، والمتوقع في وقت غير بعيد...



## القمح في جفاف 2021: 2,3 مليون طن مرهونة للوضع السياسي

### شؤون عربية ودولية



العراق: نية الحكومة في مكان والواقع في مكان آخر

17

### شؤون محلية



المراحل الانتقالية... مزيد من الأمية وسوء الأداء!

10

### ملف «سورية 2021»



عن أسطورة الدعم الغربي للانتقال الديمقراطي في سورية؟!

07

### شؤون عمالية



القانون في خدمة رأس المال

02

# القانون في خدمة رأس المال



القوانين عادة تعبر بوجهها عن المصالح العميقة للطبقة السائدة، ولهذا فإن ضرورات هذه الطبقة تفتضي بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية بما يحقق السيادة والهيمنة لهذه الطبقة سياسياً واقتصادياً، ولا يضيرها من تمرير بعض القضايا في التشريعات والدستور، تشير إلى بعض الحقوق للغالبية العظمى من بقية الطبقات، التي تؤسم بأنها فقيرة، ولكن حتى هذه الحقوق التي تبنيتها القوانين، بما فيها أبو القوانين «الدستور» يجري التحكم بطرق تأمينها لتلك الغالبية بما لا يتناقض مع تحقيق الربح الأقصى الذي تسعى إليه الطبقة السائدة، وتعمل على تحقيقه بشتى الوسائل المتاحة لها وهي كثيرة.

الفساد، وشركات التطوير العقاري والمستثمرين. حتى لو خرج علينا من يعطينا دروساً في القانون، ويشرح لنا مصداقية حكومتنا، ويعطي الشرعية لأفعالها وتصرفاتها، فمن قال إن الحقوق والقوانين خارج الصراع الطبقي في المجتمع؟ بل القوانين في ظل المجتمع الطبقي تصبح أدوات رأس المال لفرض ما «يناسب مصالحها» على المجتمع، وتتطلب منهم احترامها تحت غطاء: أنها قانونية وشرعية، وصدرت وفق الأصول المرعية والدستور.

فأي إضراب عمالي اليوم للمطالبة بزيادة الأجور، أو لتعديل لقوانين العمل، وقوانين التشاركية والاستثمار، هو بحد ذاته دعوة إلى تطبيق القانون، وفرض هيبة الدولة، وهو عمل وطني من الدرجة الأولى، يفضي إلى حماية الدستور، ووقف التعدي عليه من قبل أي كان، سواء من الحكومة عبر تشريعاتها وسياساتها، أو من قوى الفساد المخدمة لمصالحها بتلك السياسات.

التي تتلاءم مع مصالح قوى رأس المال والتي تؤمن لها البيئة القانونية اللازمة لزيادة أرباحها، عبر نهب أصحاب الأجور، بحيث يصبح نهبهم قانونياً، ولو كانت مخالفة «للدستور» إلا أنه يكفي أن تفرض السلطة، سلطة الأمر الواقع على باقي فئات الشعب، مستعينة بنصوص دستورية وقانونية قديمة «كقوانين العمل» تفرض من خلالها سطوتها على الشعب المنهوب.

لم لا؟ والأزمة ساهمت بتعميق الفساد وزيادة سطوته تحت شعار: محاربة الإرهاب، وتم تمرير العديد من القوانين الهامة لصالح قوى الفساد، مثل: قانون التشاركية، وقوانين الاستثمار، والمرسوم رقم 66، واليوم تستغل هذه القوى شعار إعادة الإعمار لتمير قوانين تؤمن لها مستوى نهب عال على حساب المواطنين، من خلال قانون الاستثمار الذي صدر منذ يومين، أو من خلال القانون رقم 10 الخاص بالمناطق التنظيمية، والذي يعتبر نقلة نوعية لقوى

لماذا لا نسمع عن حماية القانون، وضمان تطبيق الدولة لنصوص الدستور التي تؤيد الإضراب، وتنادي بالعدالة الاجتماعية، وربط الأجور بالأسعار؟ بل نرى دائماً: أن الدولة هي التي تخالف الدستور وعدم تطبيقه، وتصدر قوانين تتعارض مع أحكامه؟

الدستور الجديد عام 2012 جاء نتيجة للحراك الشعبي السلمي الذي انطلق عام 2011 حيث الضرورة فرضت جملة التغييرات التي جاءت بالدستور: كحق الإضراب، وتغيير المادة الثامنة القديمة وغيرها من المواد التي بقي تطبيقها معطلاً، كما هي حقوق المواطنين الأخرى المنصوص عليها في الدساتير السابقة، لأنه حسب مقولة من يملك يحكم، فإن قوى الرأسمال التي تستحوذ على نسبة 87% من الدخل الوطني هي التي تحكم، ولن تنفذ هذه النصوص، بل ستعمل على الحفاظ عليها، وحساب أصحاب الأجور.

الدولة تعمل على إصدار القوانين

## ■ هيلاد شوقي

الأمتلة كثيرة على ما نقوله، ابتداءً بمواد الدستور المتلفة بأن الدولة ملزمة في تأمين فرص العمل، وتأمين الأجور التي تكفل مستوى معيشياً للعمال، ولكل العاملين بأجر، يحفظ لهم كرامتهم وإنسانياتهم، وليس انتهاء بحق الإضراب كوسيلة أكدها الدستور، وهي حق مشروع للعمال من أجل الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وبهذا يكون أصحاب الحل والعقد هم من يضعون العصي في عجلات دوران الدستور، ويضعون الحجج والمعوقات والتبريرات المختلفة بما فيها القمعية، كي لا يصل العمال ومن يشبههم إلى حقوقهم، التي تذهب لتعزيز ونهب الثروة التي ينتجها هؤلاء.

ما أن نعلم أن هناك إضراباً عمالياً أو حتى مظاهرة، حتى تسارع الدولة لتعلن عبر أدواتها المختلفة عن مواجهة ذلك، تحت بند: أن هدفها هو تطبيق القانون وفرض سلطة الدولة، وهي في هذا المجال محقة ربما، لكن بالمقابل:

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## موازن القوى تتغير.. الطبقة العاملة تصعد حراكها؟

في اللقاءات التي تجري بين النقابيين سواء في منطقتنا العربية أو على الصعيد العالمي تجري نقاشات هامة حول أشكال المجابهة مع الأعداء الطبقيين، وتقر الكثير من التوصيات، ولكن تذهب جميعها أدراج الرياح والسبب الجوهرى في هذا أن معظم الحركات النقابية وخاصة في منطقتنا قراراتها مرهونة لحكوماتها، وحكوماتها هي من تتبنى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي في جوهرها معادية لمصالح وحقوق الطبقة العاملة، وهذا يتناقض كبير تقع به الحركات النقابية ويجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات الضرورية التي تمكن الطبقة العاملة من انتزاع حقوقها الاقتصادية والسياسية والديمقراطية.

السياسات الاقتصادية الليبرالية، التي فرضتها الإمبريالية على الشعوب، وخاصة الفقيرة منها، لعبت دوراً أساسياً في تفاقم الظواهر المختلفة من فقر وبطالة وتهيمش، وهذا يفرض على النقابات والطبقة العاملة خوض النضالات المتعددة الأوجه لإسقاط تلك السياسات الظالمة وهذا يعمق أزمة الرأسمالية أكثر، باعتبارها المصدر الأساس لتوالد الإرهاب والفاشية بأشكالها وأوانها كلها، حيث لا تعني مواجهة الإرهاب الجانب العسكري فقط، وإن كان ضرورياً، ولكن اقتلاع الجذور المولدة له هو الضامن لعدم استنابته من جديد، ومن هنا تأتي أهمية تشكيل جبهة عمالية ونقابية واسعة لمواجهة السياسات الليبرالية المتوحشة، التي أصابت المصالح العميقة للشعوب قاطبة، ومنها: شعوب المراكز الرأسمالية، وكذلك الأطراف القريبة والبعيدة عن المركز الإمبريالي، حيث تخوض النقابات والعمال صراعاً مع القوى الإمبريالية المتحكمة باقتصاديات هذه الدول، من أجل رفض إملاءاتها وشروطها ونهبها من خلال الديون المفروضة عليها وكذلك نضال الطبقة العاملة بدأ يأخذ بعداً آخر، تجلى في الحراك المناصر لنضالات الشعب الفلسطيني من أجل استقلاله وحريته في معركته الأخيرة، على الرغم من مواقف الحكومات الغربية التي أيدت الاحتلال الصهيوني في قتله للشعب الفلسطيني.

يمكن القول: إن انفتاح الأفق أمام الشعوب من أجل أن تستعيد دورها في الدفاع عن مصالحها، يعني: أن موازين القوى الدولية أخذت في التغير وهذا يسمح للطبقة العاملة بتنظيم قواها وابتداع أشكال متنوعة من المقاومة في مواجهة الاستغلال المتوحش، الذي فرضه رأس المال المالي عليها وانتزع منها معظم ما حققته الطبقة العاملة في مراحل سابقة كان فيها ميزان القوى الدولي يفرض على القوى الرأسمالية تقديم تنازلات لصالح الطبقة العاملة في سياق صراعها مع المعسكر الاشتراكي.

إن الأزمة الوطنية العميقة في سورية وفي المناطق الشبيهة بها، كان أحد مسببات تفجرها واستمرارها هو: انخفاض مستوى الحريات السياسية والديمقراطية إلى حدودها الدنيا والسياسات الاقتصادية الليبرالية التي ساهمت في تعزيز وتعميق الظواهر الاجتماعية والاقتصادية «فقر وبطالة وتهيمش وفساد كبير» تتطلب من الحركات النقابية والطبقة العاملة موقفاً حازماً تجاهها من أجل وضع قطار المواجهة مع الإمبريالية بسياساتها المتوحشة بإطاره العام على سكتة الصحيحة، وبعده الاقتصادي الاجتماعي والديمقراطي، حتى لا تصبح مجرد شعارات.

# الاتفاقيات الدولية ومعايير العمل



تنتلّع الطبقة العاملة إلى العدالة الاجتماعية التي تمكّن العمال في سوق العمل من أن يطالبوا بنصيبهم العادل من الثروة الوطنية التي تتحقق بفضل عملهم، إن تحقيق العدالة الاجتماعية ذو أهمية عالية، وخاصة مع تزايد عدم المساواة في توزيع الثروة الوطنية، وهو ما يشكل تهديداً كبيراً وخطيراً للنماسك الاجتماعي في المجتمع، ويعيق النمو الاقتصادي، إننا نشهد اليوم وضعاً خطيراً من حجم النهب والفساد غير المسبوقين، والسؤال الأكثر إلحاحاً أمام النقابات: كيف يمكن لها التصدي لهذه الآفة الخطيرة، وتوفير الإمكانيات لتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل هذه الظروف الأكثر تعقيداً من أي وقت مضى؟

## ■ نيلك عكام

عملت منظمة العمل الدولية على تطوير معايير العمل لتوفير نظام عالمي من القواعد والأسس بشأن العمل، وظروف وشروط العمل، والسياسة الاجتماعية التي تهدف إلى التغلب على كافة أنواع المشاكل الناشئة عن العمل على المستوى الوطني، وهذا من إستراتيجيات منظمة العمل الدولية من أجل القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وضمان تأمين العمل لكافة الناس بكرامة وسلامة، وتتضمن العدالة الاجتماعية تحقيق القواعد التالية:

تأمين العمل اللائق، وخلق فرص العمل والحماية الاجتماعية، والحق في العمل والحوار الاجتماعي، إضافة إلى سياسات التشغيل وسياسات العمل والأسرة، ومن هذه الاتفاقيات التي أقرتها منظمة العمل الدولية: الاتفاقية رقم 122 لعام 1964 بشأن سياسة العمالة، وتتعلق هذه الاتفاقية بإدارة السديدة، وتدعو إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة، والتي يختارها طالب العمل بكل حرية، كما تهدف إلى توفير فرص

مهم من جوانب العدالة الاجتماعية، ووجود يد عاملة أفضل تدريباً، وذات مستويات أعلى في التشغيل. وكانت الاتفاقية رقم 156 لعام 1981 قد أكدت على إيجاد مساواة فعلية في فرص العمل والمعاملة بين العمال من الجنسين، وتمكين الأشخاص الذين يرغبون في ذلك العمل، من ممارسة حقهم في ذلك دون أن يتعرضوا للتمييز، وتطالب الاتفاقية الحكومات أيضاً الأخذ بعين الاعتبار احتياجات العمال أصحاب المسؤوليات العائلية عند وضع السياسات الاجتماعية، وأن توفر التسهيلات لخدمات المجتمع العامة والخاصة كإعارة الأطفال والخدمات الأخرى للأسرة. وأخيراً، نقول: لا يمكن تحقيق التنمية على حساب العدالة الاجتماعية.

العمل على إخفاء علاقة العمل، وعندما تكون هناك نواقص أو قيود في الأنظمة والقوانين، أو الخلل في تطبيقها، وتؤكد التوصية على أن تكون لدى الدول سياسة وطنية تضمن حماية حقيقية وفعالة للعمال الذين يقومون بالعمل من خلال علاقة العمل. فالحد الأدنى العادل للأجور وإيجاد المساواة لدى العمال وتحسين أداؤهم، فتحقيق المساواة في مكان العمل له فوائد اقتصادية كبرى، وأصحاب العمل الذين يطبقون المساواة يستطيعون الوصول إلى يد عاملة أكثر تنوعاً وأعلى جودة، والعمال الذين يتمتعون بالمساواة يشعرون بمزيد من الاستقرار الاجتماعي، كما أن الاستثمار في التدريب المهني يمكن أن يؤدي إلى تأمين جانب

تدعو التوصية الدول بالإضافة إلى ذلك إلى اتخاذ تدابير لتأمين احتياجات جميع فئات الأشخاص، وخاصة الذين كثيراً ما يواجهون صعوبات في العثور على عمل دائم، كالنساء والشباب من العمال والمعاقين والعمال العاطلين عن العمل.

أما التوصية رقم 198 الصادرة عام 2006 بشأن علاقة الاستخدام، كان الهدف من هذه التوصية حماية العمال الذين يواجهون إشكالات وصعوبات في تحديد علاقة الاستخدام، أو عدم وجود علاقة عمل أصلاً، وكذلك في الحالات التي تكون فيها حقوق العمال غير واضحة، وكذلك التزامات أصحاب العمل اتجاه العمال غير واضحة، أو الحالات التي يعمل فيها أصحاب

عمل لكافة طالبي العمل، وسهولة الحصول على العمل، وأن يكون هذا العمل منتجاً إلى أقصى حد ممكن، وأن تتوفر أفضل فرصة ممكنة لشغل الوظيفة التي تناسب قدرات طالب العمل ومؤهلاته، بحيث يكون هذا العمل مناسباً له، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الاجتماعي، وصدرت التوصية رقم 169 لعام 1984 المكملة لهذه الاتفاقية، والتي أكدت على أهمية وضع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة، وينبغي أن تهدف إلى ضمان المساواة في الفرص، وسهولة الحصول على هذا العمل والتدريب والترقي في المجال المهني.

## الطبقة العاملة



### اليمن- عمال المصافي

علقت اللجنة العمالية لعمال وموظفي مصافي عدن إضرابها عن العمل لمدة أسبوع وذلك لحلحلة الأمور والمسائل المتعلقة بكافة مستحقات عمال مصافي عدن، وأصدرت اللجنة العمالية بياناً جاء فيه ما يلي: بعد اجتماعنا مع وزير النفط ومحافظ عدن ومدير المؤسسة اليمنية للنفط وممثلي العمال في اللجنة العمالية لعمال وموظفي شركة مصافي عدن تقرر الآتي:

تعليق الإضراب لمدة أسبوع من يومنا هذا. تشكيل لجنة بمشاركة اللجنة العمالية لمعالجة مطالب العمال في المصافي. جاء ذلك لمعالجة مطالب العمال في المصافي وإعطاء فرصة لحلحلة المسائل المتعلقة بكافة المستحقات. صادر عن اللجنة العمالية لعمال وموظفي شركة مصافي عدن.



### جنوب إفريقيا- عمال الموانئ

أعلنت نقابة عمال جنوب إفريقيا «ساتاو» (Satawu) يوم 22 أيار أن أعضاءها يرفضون تفريغ حمولة السفينة «الإسرائيلية» «زيم شينغاي» (Zim Shinghai) التي رست في ميناء مدينة ديربان يوم 20 أيار، تباطفاً مع ضحايا في فلسطين، وللضغط على الاحتلال لوقف اعتداءاته المستمرة.

وتجمع أعضاء النقابة وتحالف حملة المقاطعة العالمية لـ«إسرائيل» «بي دي إس» (BDS) إضافة إلى أكثر من 14 منظمة عمالية ونقابية جنوب إفريقيا في متنزه ديربان وميناء ديربان يوم 21 أيار، للاحتجاج على رسو السفينة «الإسرائيلية»، واحتفالاً بقرار أعضاء اتحاد عمال النقل في جنوب إفريقيا مقاطعة أي واردات «إسرائيلية».



### إيطاليا- عمال الموانئ

نظم عمال ميناء ليفورنو يوم 20 أيار إضراباً اعتراضاً على تحميل شحنة أسلحة متوجهة للكيان الصهيوني، وصرحت نقابة عمال المرفأء، أن العمال اعترضوا على تحميل شحنة الأسلحة والمتفجرات، بعدما اكتشفوا أن وجهتها ستكون إلى مرفأ أسود «الإسرائيلي».

ونحن ضد تحميل أسلحة ومتفجرات ستستخدم لقتل الفلسطينيين، موضحاً أن عمال النقابة في إيطاليا تلقوا تقريراً عن وجود عشرات المركبات العسكرية الجاهزة للصعود على متن سفينة Molo Italia. كما أشارت إحدى المواقع الإيطالية إلى وجود تقارير صحفية تفيد بمحاولة نقابات عمال الموانئ الإيطالية بجمع معلومات عن المزيد من الشحنات لمنعها من الوصول إلى الكيان الصهيوني، تضامناً مع الفلسطينيين.



### بريطانيا- نقابة الإطفائيين

رفضت نقابة الإطفائيين في بريطانيا، يوم 19 أيار، المشاركة في عملية صد احتجاج نظمه جمعية «حراك من أجل فلسطين» أمام مصنع «إسرائيلي» لصناعة الأسلحة في مدينة ليستر، ونشرت النقابة بياناً موقفاً من رئيس نقابة الإطفائيين في مقاطعة ليسترشاير البريطانية، غراهام فوكس، أكدت النقابة أنه «نما إلى علمها أن الاحتجاجات كانت تمثل مجموعة التضامن مع فلسطين «حراك من أجل فلسطين». وقد ذكر مسؤولو النقابة على الفور كبار المديرين «بأننا، بصفتنا إطفائيين، فإننا نعد، وما زلنا، خدمة إنسانية فخورة، ودورنا لا يشمل إنقاذ القانون».

وأضاف البيان: «تقف نقابة الإطفائيين داعمَةً للتضامن مع فلسطين وللحق في الاحتجاج».

# النقابات والحكومة توافق في الشكل وتناقض في المضمون؟



يشهد الوضع المعيشي تازماً على العمال وعموم الفقراء، مع اشتداد درجة الاستغلال المرافقة بالغالب لتغيرات سعر الصرف الماراثونية، ومعها تتغير الأسعار أيضاً، ومع تغير الأسعار تتغير أحوال الناس وأوضاعهم لجهة أنهم يعيدون النظر بمجمل أولوياتهم مما يحتاجونه من أساسيات تمكنهم من الاستمرار والبقاء.

## ■ عادل ياسين

الحكومة أمام هذا الواقع الذي أصبح على شفير الهاوية، وينذر بكارث اجتماعية وإنسانية، تدلي بدلوه الذي اعتاد عليه الناس، وهي تصريحات إعلامية مع بعض الإجراءات الشكلية التي لا تغير من واقع الحال الذي نعيشه شيئاً، بل تزيد في تفاقمه مع كل تصريح يدي به مسؤول، كما يحدث في أسعار المواد الأساسية والضرورية وكذلك في توزيع المازوت، حيث بقي الفقراء بدونه إلى هذه اللحظة.

## هبوط وصعود الدولار؟

السؤال هو: عند هبوط سعر الدولار بالنسبة لليرة، هل تتغير معه الأسعار هبوطاً أم تبقى على حالها؟ التجارب التي نمر بها تقول: إن الأسعار لا تتغير بحالة الهبوط وعند الصعود تصعد معه، وهذا هو واقع الحال الآن، والسبب في هذا: أن الحكومة غير قادرة على التحكم والسيطرة على الأسواق، وما يدور فيها، ويكون دورها مراقباً في أحسن الأحوال، والمتحكم الحقيقي هم سماسرة المال، ومن يستورد المواد ويسعرها، ويوزعها بالأسعار التي يراها مناسبة من وجهة نظر مصالحه، وبالتالي، يحقق من الدورة المالية هذه الأرباح الكبيرة من جيوبنا، وعلى حساب لقمة عيشنا.

## تصريحات بمثابة زوبعة في فنجان

إن التصريحات المتكررة المرافقة لجملة الإجراءات تلك، من الحكومة وخبرائها، لم تعد تقعن لا الصغير ولا المقمط بالسريير، وتعكس حجم العجز الحكومي عن إيجاد حلول حقيقية لتقدمها للشعب السوري من أجل تحسين مستوى معيشته، وإخراجه من دوامة العنف المعيشي المطبقة عليه، والسبب المباشر للمازق الكبير الذي تعيش فيه هو: سياساتها الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها، والتي استنفذت بها إمكاناتها جراء عمليات النهب الكبيرة للثروة، التي ينتجها أصحاب الأجور والفلاحون والحرفيون وغيرهم من الشرائح والطبقات التي تن اليوم تحت ضغط وضعها المعيشي، ليس هذا وحسب، بل إن البلى وصل إلى ذقون أخرى، مثل: الصناعيين، والصناعيون أصحاب المنشآت الكبيرة والمتوسطة الذين يعبرون عن أوضاعهم الصناعية بأنها تنهار لأن حجم العراقيل التي تضعها الحكومة في طريقهم كبيرة، وواضحة لكل ذي بصيرة من الضرائب والرسوم إلى الإتاوات التي تفرضها عليهم جهات عدة، إلى ندرة حوامل الطاقة المشغلة للمعامل والمنشآت الحرفية، كل هذا يؤدي إلى إعاقة استمرارهم في الإنتاج وتشغيل العمال.

في الإعفاءات الضريبية على الأجور، تمتت النقابات على الحكومة ألا تأكل الأسعار، تلك الميزة التي اعتبرتها النقابات أنها مجزية، واعتبرها الكثيرون من الاقتصاديين «الحكوميين» عبر تحليلاتهم الاقتصادية- التي أدلوا بها على شاشات التلفزة المحلية- تعبيراً عن رغبة الحكومة في تحسين الوضع المعيشي للعمال الذي لم يطرأ عليه تحسن يذكر، بل أخذ بالتراجع والتدهور أكثر فأكثر.

إن هؤلاء «المحلين» لم يكلفوا أنفسهم عناء النزول إلى الشارع لمعرفة رأي أصحاب الأجور وغيرهم من الفقراء، ولو فعلوها لعرفوا أن تحليلاتهم التي أدلوا بها كم هي بعيدة عن الواقع الذي يعيشه أصحاب الأجور، ومن في مقامهم.

## الحلول ترقيعية لا فائدة منها!

إن أوضاع العمال ومستوى حياتهم المعيشي كحال فقراء شعبنا- التي يزداد فيها وضعهم المعيشي سوءاً- لا تحتاج إلى حلول ترقيعية لتغييرها، كما هو حاصل الآن، وتجربة النقابات والعمال مع الحكومة خلال الدورة الانتخابية التي انتهت، والسدرة الحالية، تقول بعدم جدوى الوسائل المتبعة في الدفاع عن حقوق ومطالب العمال، وخاصة أجورهم بالطريقة المعهودة التي تسير عليها النقابات، على الرغم من تأكيد النقابات الدائم بأن الحكومة لا ترفض لها طلباً، مع العلم بأن العديد من المطالب التي تقدمت بها النقابات للحكومة لم يستجب لها، مثل: تثبيت العاملين وزيادة الأجور ومتممات الأجور وغيرها من القضايا. إذ، التجربة تقول عكس ما يعلن عنه من اتفاقات، فما العمل ونحن أمام أوضاع

تزداد في شرستها تجاه الفقراء، وأمام تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر من حيث نتائجها على مجمل الوضع الذي نعيشه؟ الإجابة عند النقابات وكوادرها، وقد لا تكون هناك، بل عند الطبقة العاملة السورية!

## الصراع مع الناهبين ماذا يحتاج؟

إن الصراع مع الناهبين يحتاج إلى رؤية، والرؤية تحتاج إلى موقف، والموقف يحتاج إلى قوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية، والطبقة العاملة السورية ليس لديها ما تخسره أكثر مما خسرتها، وهي قادرة أن تكون جزءاً أساسياً من هذا الصراع، باعتبارها تدافع عن حقوقها ومصالحها، وحقوقها كثيرة وتعترفها الحركة النقابية تمام المعرفة، ولكنها مقيدة بسبب موقفها كشريك مع الحكومة، التي تعتبر نفسها والحكومة في مركب واحد، ولكن مركب الحكومة بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية في تناقض شديد مع حالة التغيير القادمة التي لا بد منها، وبهذا الواقع لابد للحركة النقابية أن يكون في حساباتها ما هو جار من تطورات على جميع الصعد، وموقف النقابات سيتعزز في حال التخلي عن كل ما يمنح العمال من التعبير عن حقهم في اختيار من يرونه مناسباً، وكذلك لتحمل المسؤولية معهم، لأن الصراع الكبير مع قوى النهب والفساد يحتاج إلى موازين قوى، والطبقة العاملة قادرة على إيجاد تلك الموازين الضرورية لعملية التغيير المطلوبة، عبر العملية السياسية القادمة، من أجل مستقبل سورية ومستقبلهم السياسي والاجتماعي، الذي لن يتحقق إلا عبر نموذج اقتصادي يحقق أعلى نسب نمو وأعمق عدالة اجتماعية.



الصراع مع الناهبين يحتاج إلى رؤية والرؤية تحتاج إلى موقف والموقف يحتاج إلى قوى تكون قادرة على حمل هذه المسؤولية

# «عصر جديد» للتوتر الأمريكي ضد الصين



مسيئة وعنصرية ومناقفة تحمي هيمنتها على حساب ما تسميه الصين «مجتمع المصالح والمصير المشترك».

وكان التبادل العنيف للتعليقات على المستوى الدبلوماسي مؤشراً لما تحول الآن بالفعل إلى «عصر جديد من الصراع» على المستويات العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية. وما يجعل «عصر الصراع» هذا أكثر خطورة من «الحرب التجارية» التي شنها ترامب سابقاً هو أن إدارة بايدن تبدي اليوم مرونة أكبر في سبيل تجميع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة ضد الصين. حيث بينت قمة «السبعة الكبار» التي عقدت مؤخراً كيف أن الولايات المتحدة تحاول استعادة تشكيل الخطاب الغربي والسيطرة عليه في مواجهة الصين.

كما أن قيام إدارة جو بايدن بتوسيع «الحرب التجارية» التي شنها ترامب يعكس إجماعاً واسعاً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على أن الولايات المتحدة ترى في الصين منافساً عالمياً يحتاج إلى مواجهة فعالة، بما في ذلك من خلال الطرق التي تنطوي على احتمالات الحرب الباردة، مثل التحالفات الرباعية «أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة».

الإجماع الثنائي الحزبي الأمريكي على مواجهة صعود الصين كقوة عظمى اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ليس أكثر من استجابة نموذجية متوقعة لقوة عظمى قديمة يتضاءل وزنها. وتظهر ردود الصين أن قدرة بكين على الوقوف في مواجهة البلطجة الأمريكية قد زادت وتضاعفت، وأنها سوف تستمر في تحدي الأحادية الأمريكية ليس فقط من خلال قدرتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، بل أيضاً من خلال التعاون مع روسيا بما يساهم في حسم نتيجة المواجهة وتكبير وتقييد ما تبقى من قدرات أمريكية.

الصينية في الخارج. وتعتبر القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني والقوات الجوية لجيش التحرير الشعبي الصيني الأكبر في المنطقة وتواصل وضع منصات متقدمة بعيدة المدى تحسن قدرة الصين على إبراز قوتها».

## فقدان الهيمنة والإجماع الحزبي

فيما يتعلق بالترسانة النووية لبكين، يقدر التقرير أن «الصين ستواصل تسريع توسيع وتنويع المنصات في ترسانتها النووية، حيث تعتزم مضاعفة حجم مخزونها النووي على الأقل خلال العقد المقبل، وطرح ثالث نووي» كما تخشى الولايات المتحدة منافسة شديدة مع الصين في مجال الفضاء والأمن السيبراني.

يوضح التقرير أن إدارة جو بايدن ستكون أكثر ميلاً للاستعداد ل«عصر جديد من الصراع» مع الصين، ومقاومة الجهود الصينية لاستهداف ما يصفه التقرير المذكور بأنه «قطاعات تكنولوجية رئيسية وتكنولوجيا تجارية وعسكرية مملوكة من الولايات المتحدة وشركات الحلفاء ومؤسسات البحوث المرتبطة بالدفاع والطاقة والمالية وغيرها من القطاعات». ويعكس التقرير فعلياً ما حدث في اجتماع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، مع نظيره الصيني وانغ بي، في آذار الماضي، حيث أثار «المخاوف العميقة» لبلاده بشأن إستراتيجيات الصين العالمية والإقليمية، بما في ذلك تجاه تايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ، والهجمات الإلكترونية التي تشنها بكين و«إكراهها» الاقتصادي تجاه حلفاء الولايات المتحدة، وأعقب تصريحات بلينكن خطاباً طويلاً استغرق 16 دقيقة ألقاه كبير الدبلوماسيين الصينيين أدان فيه الولايات المتحدة بلا تهاون باعتبارها دولة

قال مؤخراً، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، هنري كيسنجر: إن الوضع الحالي للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين يحمل بذور عصر جديد من «الحرب الباردة». ولا يستند هذا التقييم إلى سلسلة من حلقات المواجهة التي وقعت في السنوات الماضية (منذ عام 2016) فحسب، بل أيضاً من الاحتمالات العالية التي تشير إلى المزيد من المواجهة.

## إعداد: سعد خطار

صدامية تترجم فيها مكاسب الصين تلقائياً إلى خسائر بالنسبة للولايات المتحدة،

ووفقاً لتقييم الاستخبارات: «تجمع بكين بشكل متزايد بين قوتها العسكرية المتنامية ونفوذها الاقتصادي والتكنولوجي والدبلوماسي للحفاظ على الحزب الشيوعي الصيني، وتأمين ما تعتبره أراضيها وبروزها الإقليمي، ومواصلة التعاون الدولي على حساب واشنطن». وتشمل مجموعة الأنشطة الإقليمية والعالمية لبكين إستراتيجية تستخدم بموجبها «أدوات منسقة وكاملة للحكومة لإظهار قوتها المتنامية وإجبار جيرانها الإقليميين على الإذعان لتفضيلات بكين، بما في ذلك مطالبتها بالأراضي المتنازع عليها وتأكيدات السيادة على تايوان»، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى ترسيخ التفوق الصيني على المستوى العالمي، حسب زعم التقرير الذي وصل إلى استنتاج أنه: «سوف تواصل الصين السعي إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في أن تصبح قوة عظمى، وتأمين ما تعتبره أراضيها، وترسيخ تفوقها في الشؤون الإقليمية من خلال بناء جيش عالمي المستوى، قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المعايير والعلاقات الدولية. ويضمن التزام الصين العسكري جدول أعمال متعدد السنوات لمبادرات الإصلاح العسكري الشاملة. ونتوقع من جيش التحرير الشعبي الصيني مواصلة تطوير المنشآت العسكرية الخارجية واتفاقيات القواعد العسكرية لتعزيز قدرته على إبراز القوة وحماية المصالح

يوضح تقييم كيسنجر كيف أن إدارة جو بايدن لا تختلف عن إدارة ترامب السابقة من حيث سياستها تجاه الصين. ففي حين تعرف إدارة بايدن علاقاتها مع الصين بأنها «تنافسية للغاية»، فإن طبيعة المنافسة المطروحة للنقاش اليوم تدور حول إثارة العديد من الصراعات العسكرية وغير العسكرية، إن لم تكن مواجهة شاملة.

## تفديرات الذعر الأمريكي

تقدم التقييمات الاستخباراتية الأمريكية دلائل عدة على جدية التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية، وتظهر أن التوترات تتغلغل في جميع جوانب العلاقات الثنائية وتحديداً الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد، ما يمثل تعريفاً فعلياً ل«الحرب الباردة».

ووفقاً لتقييم السنوي للتهديدات الصادر عن وكالات الاستخبارات الأمريكية، برزت الصين كأكثر تهديد للمصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين بزعم «سعي الحزب الشيوعي الصيني للوصول إلى وضع القوة العالمية»، وهو هدف لا يمكن تحقيقه كما تعتقد أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلا على حساب نزع تفوق الولايات المتحدة عالمياً. وعلى هذا النحو، وحتى في الوقت الذي تستمر فيه السلطات الصينية في التأكيد على قيم التنمية السلمية، فإن الولايات المتحدة تستمر في تقييم علاقاتها مع الصين بعبارات

وفقاً لـ «التقييم السنوي للتهديدات الصادر عن وكالات الاستخبارات الأمريكية برزت الصين كأكثر تهديد للمصالح الأمريكية في القرن الحادي والعشرين بزعم «سعي الحزب الشيوعي الصيني للوصول إلى وضع القوة العالمية»

# لماذا سعار الحكومة الألمانية اتجاه القضية الفلسطينية والمهاجرين؟!



بدا هايكو ماس، وزير الخارجية الألماني، حزياً حقاً على الجدران التي تهدمت في تل أبيب خلال زيارته لها، ولكن لم ير من الضرورة زيارة غزة التي قُتل فيها «إسرائيل» 75 طفلاً خلال 11 يوماً... فأرواح الحيطان الإسرائيلية أهم من أرواح الأطفال الفلسطينيين بالنسبة للحكومة الألمانية!

■ منتصر رائد

يعتقد الكثيرون أن الموقف الأكثر وقاحة ضمن الغرب في معاداة الشعب الفلسطيني هو الموقف الأمريكي، لكن الحقيقة هي أن الموقف الألماني أكثر وقاحة ومباشرة... ربما لم يقف الكثيرون عند الموقف الألماني مما جرى في فلسطين المحتلة، لا لشيء سوى أن وزن ألمانيا الفعلي على الساحة الدولية، وضمن الساحة الشرق أوسطية، هو وزن ثانوي ولا يمكن اعتبارها طرفاً أساسياً وازناً في أية معادلة من معادلات المنطقة، وذلك رغم أنها تنشط بشكل كبير بالعمل وراء الكواليس وعبر منظمات المجتمع المدني خاصة وغيرها من الصيغ...

ولكن لأن لدورها باعتبارنا وزناً ما، وخاصة بالارتباط بالمسألة السورية بحكم العدد الكبير من السوريين اللاجئين فيها، فإن من المهم دراسة موقفها مما جرى في فلسطين، ليس فقط لفهم الاضطراب المعروف مسبقاً للحكومة الألمانية، بل وأبعد من ذلك، لفهم حقيقة موقفها مما يجري في سورية، والذي لا يتعدى برأينا أن يكون امتداداً للموقف الصهيوني، شأنه شأن الموقف الفرنسي، بل وأكثر وقاحة ومباشرة من الموقفين الفرنسي والأمريكي.

## الموقف من فلسطين

بلا حياء، ومتجردة من كل قيمة إنسانية، أعلنت ألمانيا دعمها الكامل للكيان الصهيوني في حربه على الشعب الفلسطيني. تجلى ذلك في البرلمان الألماني «البوندستاغ»، وفي البرلمان الأوروبي، وفي محطات أخرى متعددة ليس آخرها زيارة وزير خارجيتها هايكو ماس وتفقدته للبيوت المهتمة في تل أبيب.

ففي البوندستاغ، في جلسة الأربعاء، 5/19، أعلنت جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان من «يسارها» إلى أقصى يمينها دعمها لما اعتبرته «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». الاختلاف الطفيف بالخطاب في لهجات أحزابها لم يخرج عن إطار الصفاقة في التعامل مع القضية الفلسطينية، حيث نوه حزب اليسار على لسان غريغور غيزي بأن «قصف مكان مكتظ بالمدينين مخالف للقانون الدولي»، وأقر بأن «هناك سبباً لصواريخ حماس» لكنه استدرك بالقول بأنه «لا يبررها»، ثم أتبع ذلك باقتراح خارق، إذ قال حرفياً: «كل من فتح وحماس فاشلتان، لكن حماس تتحسب احتراماً أكبر بين الفلسطينيين لأنها تعتبر أكثر مقاومة» ثم تساءل «لماذا لا تقوم الحكومة الإسرائيلية والحكومات الغربية وحكومتنا بتوفير فرص النجاح لفتح لتتحسن سمعتها بين السكان»، فمن الواضح أن حزب اليسار الألماني لم يفهم بعد أن الانتفاضة التي تخرم شمس سرة السماء لا تسير وراء الفاشلين، الذي بسيرهم وراء أوصلو سمحو له ولأمثاله أن يتحدث عن السلطة الفلسطينية دون أدنى احترام للاعتبارات الدبلوماسية لدولة ذات سيادة.

## النازيون الجدد، كما القدامى، يناصرون الصهيونية

أما اليمين المتطرف الممثل في البرلمان بحزب البديل من أجل ألمانيا «(AFD)»، والذي لطالما أيد مظاهرات ما يسمى الـ Querdenker التي جابت شوارع ألمانيا السنة الماضية منكرة وجود الكورونا وقامت من بين إساءات كثيرة بممارسات بشتمها اليهود بوصفهم يهوداً واثامهم بالتآمر مع الصين للسيطرة على العالم عبر اختراع الكورونا. هذا الحزب طالب على لسان أرمن باول هامبل ممثله في البوندستاغ بإيقاف الدعم للأوتروا، قائلاً: «أوقفوا تدفق الأموال التي تدفع من جيوب دافعي الضرائب الألمان التي تمول الإرهابيين في فلسطين». وتعرضت مرشحة حزب الخضر لمنصب المستشارية الألمانية آنالينا بيربوك لهجوم شرس الأسبوع الفائت لأنها كانت قد انتقدت منذ بضع سنوات تصدير ألمانيا للسلاح وشملت «إسرائيل» بهذا النقد. وقتئذ «لم يكن على كلامها جرم»، ويبدو أنه كان يهدف لاجتذاب قلوب محبي السلام، لكن الآن تدرك أنه لا يمكن لها أن تصل إلى منصب المستشارية الألمانية ما لم تلتزم بحماية أمن «إسرائيل»، لذا تراجعت عن هذا النقد فيما يخص الكيان وقالت: إنها في 2018 عندما أدلت بهذا التصريح لم تكن متأكدة فيما إذا كانت الغواصات المصدرة للكيان ستستخدم في نشاطات نووية. وأعلنت التزامها بما أسمته «المصلحة الوطنية في الدعم غير المشروط لإسرائيل».

## وفي وسائل الإعلام أيضاً

وفي انسجام مع هذه العقلية التي عبرت عن نفسها في البوندستاغ، قادت وسائل الإعلام حملة للتوتير الاجتماعي ضد المهاجرين في محاولة لبت الكره اتجاههم متهمه إياهم بمعاداة السامية، «وذلك ضمن التعريف الصهيوني

للسامية بأنها مطابقة لليهودية، في حين أن قسماً كبيراً من المهاجرين المتهمين بمعاداة السامية هم أنفسهم ساميون، رغم أن العلوم الأنثروبولوجية قد ألقّت جانباً، ومنذ عقود، كل الكلام عن الحامية والسامية»؛ فالبوندستاغ كان قد تبني تعريفاً لمعاداة السامية وضع من قبل ما يسمى «التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة» International Holocaust Remembrance Alliance (IHRA)، الذي تعرض بحد ذاته لنقد من جمعيات يهودية، مع ذلك تم تبنيه من عدد من الدول بينها ألمانيا. لكن ألمانيا لم تكف بتبني هذا التعريف كما هو، بل أضافت إليه جملة تقول: إن «معاداة السامية تشمل الهجوم على دولة إسرائيل، التي تفهم كتجمع لليهود»، وبناء عليه اتخذ البوندستاغ في 17 أيار 2019 قرارات ضد حركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية الراضة للاستعمار. وفي هذا الإطار كانت أنجيلا ميركل من أكثر المتطرفين في صياغة السياسة الخارجية لألمانيا حيث قالت في 18 آذار عام 2008 أمام الكنيست: «إن هذه المسؤولية التاريخية لألمانيا هي جزء من المصلحة الوطنية Staatsrison لبلادنا، هذا يعني أن أمن إسرائيل بالنسبة لي أمر لا يمكن التفاوض عليه أبداً».

## العصا النازية نفسها، تستخدم اليوم ضد الشعب الألماني!

الحقيقة أن الألمان ليسوا جميعاً ممن ارتكبوا الجرائم في عهد النازية، بل إن الحزب النازي فعلها. وليس سراً أن وراء صعود الحزب النازي كان الدعم المالي المنقطع النظير من قبل رؤوس الأموال الألمانية والبريطانية بالدرجة الأولى. فقد كتب هاينرش برونينغ المستشار الألماني لجمهورية فايمر الألمانية بين عامي 1930 و1932 في رسالة خاصة إلى تشرشل أرسلها عام 1937: «بدأ صعود هتلر الحقيقي عام 1929، عندما رفض كبار الصناعيين الألمان

وغير الألمان الاستمرار في الدعم المالي لعدد كبير من المنظمات الوطنية» ويتابع أن هذه المنظمات كانت بالنسبة لرؤوس الأموال «تقدمية زيادة عن اللزوم فيما يتعلق بتوجهاتها الاجتماعية»، يقول: «كانوا سعداء بأن هتلر أراد حرمان العمال جذرياً من الحقوق، فكل الأموال التي كانت تتدفق لغير منظمات صارت تصب لدى هتلر وهذا كان بداية الفاشية». هكذا بدأت النازية وهكذا يريدون تلبس جريمة رؤوس الأموال للشعب الألماني بكامله! ومن ثم للمهاجرين وللشعب الفلسطيني.

واليوم يريد رأس المال الألماني للمهاجرين الذين ساهمت الحكومة الألمانية في تدمير بلدانهم عبر السلاح وأجهزة مخابراتها والعقوبات والتزامها بدعم وصفات الفوضى الخلاقة الأمريكية- الصهيونية، يريد لهم أن يكونوا عمالة وافدة دون حقوق سياسية للتعبير عن موقفهم من مستعمرهم، وتريد بث الكره بينهم وبين العمال الألمان بكيل الاتهامات لهم بأنهم معادون للسامية. تسعى الحكومة الألمانية إلى التدمير الاستباقي لكل تقارب محتمل بين العمال، فلا تعدم مناسبة دون استغلالها لتقدم الصراعات الاجتماعية عبر ثنائيات مزيفة مسلم/غير مسلم، مهاجر/ألماني، معاد للسامية/محب للسامية، ملون/أبيض... إلخ محاولة دفع التناقضات الثانوية للواجهة للتعتيم على التناقض الأساسي رأس المال/شعوب الذي قد يهدد مصلحة رأس المال جذرياً مع زيادة وعي العمال واتحادهم. وفي السياق السوري، لا يمكننا أن نغض أعيننا عن السياسة الألمانية اتجاه الشعب الفلسطيني، لأنها لا تنفصل بحال من الأحوال عن السياسة الألمانية اتجاه كامل منطقتنا، بما في ذلك بلدنا... ما يضع على بساط البحث مهمة إعادة النظر سريعاً بشتى أنواع الادعاءات الإنسانية الفارغة التي تلقىها الحكومة الألمانية، خاصة بالنسبة لأولئك الغافلين عن أهدافها، وعن صدق نية غالباً...



«إن هذه المسؤولية التاريخية لألمانيا هي جزء من المصلحة الوطنية لبلادنا هذا يعني أن أمن إسرائيل بالنسبة لي أمر لا يمكن التفاوض عليه أبداً»

# عن أسطورة الدعم الغربي للانتقال الديمقراطي في سورية!



منع تمرير المشروعين الأوراسي والحزام والطريق. وهذان المشروعان يمران عبر سورية، ولن يكتفيا دون استقرار سورية سياسياً وأمنياً واقتصادياً... واستقرار من هذا النوع لا يمكن أن يتم دون حل شامل، دون تغيير جذري وعميق على أساس القرار 2254، دون فتح الباب لكنس عملاء الغرب التاريخيين الذين عششوا في مختلف مفاصل جهاز الدولة بما فيها السياسية، عبر عقود طويلة...

بالمقابل، فإن بقاء البنى الفاسدة التي ارتبطت بالغرب بشكل تدريجي خلال العقود الطويلة الماضية، هو أفضل ضمانة بالنسبة للغرب نفسه، لا في إبقاء الأزمات المشتعلة فحسب، بل وأيضاً في تعميقها، وفي تعميق الحالة غير المنتجة والتابعة التي تعيشها بلداننا بالمعنى الاقتصادي.

التناقض الذي تعيشه المنطقة بأسرها، بل والعالم، ليس مجرد تناقض بين قوى دولية تسعى إلى السيطرة، بل بين نماذج مختلفة. قدرة الصين وروسيا من تجاوز العالم الغربي تمر حصاراً عبر كسر منظومة التبادل اللامتكافئ التي أرساها الغرب منذ أواسط ستينات القرن الماضي.

وتمر أيضاً، عبر كسر الهيمنة الغربية على التجارة البحرية، ومنعها للتجارة البرية. فالتبادل التجاري البري بين الدول المتجاورة، وخاصة حين الحديث عن دول عميقة الجذور الحضارية من تلك التي تشغل معظم مساحات آسيا وإفريقيا، ستؤدي إلى تجاوز كامل للغرب بالمعنى الاقتصادي والتكنولوجي... فالنموذج الغربي، مما قبل سايكس بيكو، كان قائماً على ضرب أية علاقات بينية بين الدول في آسيا وإفريقيا، بمقابل وجود علاقات تبعية لهذه الدول جميعها مع المركز الغربي، وبالاستناد للنشاط التجاري البحري بالدرجة الأولى...

أمام محاولة فهم الأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية للصراع الدولي القائم، فإن دعابة «النشر الأمريكي للديمقراطية» تصبح دعابة ساذجة وسمجة إلى أبعد الحدود...

وواضحة، كما فعلت سابقاً في فنزويلا، وفي أكثر من دولة من دول أمريكا اللاتينية، بل وفي سورية نفسها خلال مرحلة انقلابات ما بعد الاستقلال، وفي إيران وبالتعاون مع البريطانيين ضد حكومة مصدق، وكذلك اتجاه دول عديدة في منطقتنا بينها العراق نفسه أيام صدام حسين وحربه مع إيران.

## مصالح إستراتيجية

المصلحة الإستراتيجية التي يعبر عنها الساسة الأمريكيون بالممارسة الفعلية، سواء عبر ما أسموه صفقة القرن، وعبر اتفاقات التطبيع، وكذا دعم الكيان الصهيوني بأكثر الأشكال وقاحة ومباشرة وبشكل دائم، تتناقض تناقضاً عميقاً مع وضع سورية على سكة التعافي.

الخصوصية السورية تجعلها غير قابلة بأية حال من الأحوال للانصهار ضمن مشاريع التطبيع والذل الإقليمي، وهذا عابر للنظام وللمعارضة، وأكبر منها. والأمريكي والصهيوني هما أفضل من يفهم هذه الحقيقة، ولذا يريدان إنهاء أي وجود جغرافي سياسي لهذا البلد، وبما أن التوازن الدولي القائم لن يسمح، ولن يقبل بتقسيم سورية بشكل «شرعي»، أي: معترف به دولياً، فإن الحل من وجهة النظر الصهيونية، هو إطالة عمر حالة تقسيم الأمر الواقع، وتكريسها بالتوازي مع إضعاف ونهشيم وتحطيم السوريين إلى أقصى الحدود الممكنة، وبأيدي الفاسدين الكبار وتجار الحرب من الأطراف السورية بالدرجة الأولى، والذين يرون العالم من خرم إبرة مصالحهم التافهة والأنايية.

بهذه الطريقة، يظن الأمريكان أنه بإمكانهم إعادة موضحة قواهم حول العالم بشكل يسمح بالتجهز للمواجهة الكبرى مع الصين، والتي تتطلب بكل تأكيد حصر الانتشار الأمريكي المستتر حول العالم الذي يشغل أكثر من 800 قاعدة عسكرية.

## الأوراسي والحزام والطريق

ضمن هذه الرؤية العامة، فإن مصلحة الولايات المتحدة وكذا الصهيوني، تتقاطع في ضرورة

على مدى السنوات العشر الماضية، كانت هناك عدة أفكار رئيسية مكررة يلوها الإعلام الغربي والساسة الغربيون حول الوضع في سورية. وهذه الأفكار نفسها، كررتها وتكررها شريحة محددة من المعارضة السورية، «وخاصة منها التي انتقلت بقدرة قادر من التزامها صفوف النظام طوال حياتها، وتنعمها بميزاته وفساده، إلى صفوف نمط محدد من المعارضة تصب كل أفعاله وكل شئانمه وصرخاته الهستيرية، وتخبصاته السياسية، و«بالصدفة المحضة»، في مصلحة النظام».

## عماد طحان

خلال مباحثات جنيف، استعان الائتلاف «المعارض» بشركة «علاقات عامة» بريطانية، كانت وظيفتها المعلنة هي تسهيل وصوله إلى وسائل الإعلام المختلفة، الدولية والعربية.

وبين الأعمال التي كانت تقوم بها هذه الشركة بشكل غير مباشر، وعبر بعض الأشخاص «الإعلاميين»، وضع ما يسمى «Key points» أو نقاط مفتاحية تستخدم للخطاب الإعلامي، ويجري تعميمها والتحفيز على الانضباط بها من قبل «المحدثين».

هذه النقاط المفتاحية، عملت يوماً وراء الآخر، ومقابلة وراء الأخرى، وبحثاً وراء الآخر، وعبر سنوات مديدة، على بناء جملة من الأساطير والمسلّمات التي بات الالتزام بها معياراً من معايير العمل المعارض... وكل من يخرج عن هذه المسلّمات يجري تخويله مباشرة، وبالأحرى تكفيره، وذلك ضمن حالة من التشبيح الفكري الذي يتم عبر عدد غير قليل من الأبواق التي تقبض رواتبها من الغرب نفسه، عبر مجالس محلية تارة ومنظمات إغاثية تارة أخرى، ومجموعات إعلامية تارة ثالثة، ومنظمات «مجتمع مدني» في كثير من الأحيان.

من المستحيل ربما أن نحصر كل هذه «المسلّمات» في مكان واحد، فربما تحتاج كتاباً لحصرها، ولكن نعتقد أنه من المفيد الوقوف عند واحدة منها هي الأكثر تكراراً...

## الغرب والولايات المتحدة، يدعمون الانتقال إلى الديمقراطية

يبني جزء ضخم من الدعاية الغربية في سورية، على الكذبة القائلة بأن الغرب يدعم الانتقال نحو الديمقراطية، بمقابل رفض «الدول الاستبدادية» لذلك، والمقصود بالدرجة الأولى: روسيا والصين.

والحقيقة، أن الغرب يدعم حقاً «الديمقراطية»، ولكن تلك التي تلبي معايير معينة يفرضها هو. والمعيار الواضح الذي ينطبق على كل الحالات، هو: أن الغرب يدعم نتائج الديمقراطية حين تأتي بعملائه إلى السلطة، ويقف ضدها حين تمثل مخرجاً لبلد معاد من أزمات يعيشها... كما هو الحال تماماً في سورية، حيث تسعى الولايات المتحدة بكل طاقتها إلى منع الانتقال الديمقراطي في سورية، لأنه ببساطة شديدة، لن يسمح بتغيير جذري في كل السلطات المسيطرة الآن في سورية فحسب، بل وأكثر من ذلك، فإن انتقالاً ديمقراطياً حقيقياً في سورية، سيوحدها من جديد، وسيجفف مستنقع جيغري والاستقرار الآسن المتعفن الذي يراه حالة مثالية لسورية بوصفها بلداً وشعباً معادياً للمصلحة الأمريكية، بلداً من غير المقبول أن يبقى موحداً وذا دور في الخريطة الإقليمية من الأساس، ولذا فإن الولايات المتحدة أياً تكن الأكاذيب التي تقولها، فإنها بالممارسة العملية تدعم استمرار وتعفن الأمر الواقع، بكل تفاصيله، وبكل شخصه...

الولايات المتحدة، «الداعمة للديمقراطية»، لم تمتنع عن دعم انقلابات عسكرية مكشوفة

**بقاء البنى الفاسدة التي ارتبطت بالغرب بشكل تدريجي خلال العقود الطويلة الماضية هو أفضل ضمانة بالنسبة للغرب نفسه في إبقاء الأزمات المشتعلة وفي تعميقها**

# وزارة التعليم العالي.. تضخيم إداري جديدا!



جديد التخطيط والارتجال في التعليم العالي، الحديث عن إحداث هيئة علمية جديدة مهمتها «وضع معايير واضحة لتقييم الكليات ومناهجها ومخابرها والبحوث فيها».

## ■ سوسن عجيب

لتأليفها وتحقيق مستوى الجودة المطلوب. اقتراح قواعد الاعتماد العلمي للمؤسسات التعليمية وشروط منحه والغائه. اقتراح الاعتماد العام أو الخاص للمؤسسات التعليمية. اقتراح أسس وقواعد وإجراءات الرقابة والمتابعة الدورية للاعتماد والمراجعة والتطوير المستمر لها في ضوء المستجدات العلمية. متابعة وتحديث قاعدة بيانات في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة وسجلات عمليات التقييم والاعتماد. المشاركة في وضع معايير الجودة للبرامج المختلفة، ووضع آلية الاعتماد، ومراسل تنفيذها. المشاركة في وضع المعايير القياسية لجودة العملية التعليمية، وللبرامج والتخصصات المختلفة، وتبني المناهج المرجعية والمقارنات التطويرية المناسبة بالتعاون مع المجتمع الأكاديمي والمهني والمؤسسات التعليمية والهيئات المعنية. وضع مؤشرات لمعايير الجودة، وقياس الكفاءة الداخلية والخارجية واعتمادية المؤسسات التعليمية والهيئات المعنية. تحليل نتائج عمليات التقييم الدورية وتحديد التوجهات العامة لالأداء وإعداد تقارير بالمقترحات. عقد الندوات وإلقاء المحاضرات في مجال الاعتماد والجودة في التعليم العالي بالتنسيق مع الجهات المعنية. إجراء الدراسات في مجال الجودة والاعتماد في التعليم العالي ونشرها. إجراء توثيق المعلومات وتحديثها عن الجامعات الأجنبية. جمع المعلومات عن أنظمة التعليم في الجامعات والمعاهد العليا في البلاد المختلفة، وعن شروط القبول فيها، وعن الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها ومعادلتها مع الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها جامعات الجمهورية العربية السورية. جمع معلومات عن التغييرات التي تطرأ على

الحديث عن الهيئة الجديدة أتى عن لسان وزير التعليم العالي عبر إحدى الإذاعات المحلية الأسبوعية الماضي، من خلال قوله إن: «هناك مشروع قانون يدرس في مجلس الشعب لإنشاء الهيئة الوطنية للجودة والاعتمادية، وهي هيئة مستقلة تشرف عليها وزارة التعليم العالي، وتضع معايير واضحة لتقييم الكليات ومناهجها ومخابرها والبحوث فيها، وكل كلية تحقق المعايير، يسقط عنها الامتحان الوطني، وبالتالي يرتفع ترتيب الجامعات السورية والسوية العلمية فيها، وتخلق تنافسية بين الكليات والجامعات».

## من مديرية إلى هيئة

يشار إلى أن الوزارة لديها مسبقاً مديرية تحت مسمى «مديرية الجودة والاعتماد»، تضم دائرتي «الجودة- الاعتماد» مع كوادرها العاملة، ومن مهامها الممارسة طيلة السنوات الماضية، بحسب ما ورد عبر موقع الوزارة، ما يلي: المشاركة في رسم السياسات والإستراتيجيات الخاصة بضمان جودة والاعتماد في التعليم العالي. المشاركة في إعداد المعايير المرجعية الوطنية وأسس تطبيقها وتطويرها المستمر. العمل على تطوير ونشر معايير الاعتماد والأدلة الإرشادية والمنهجيات الموائمة لعمل المؤسسات التعليمية وبرامجها التعليمية. اقتراح أسس وإجراءات التقييم الداخلي «الذاتي» والخارجي للمؤسسات التعليمية، من حيث البنية التحتية والأنشطة الطلابية والمجتمعية والمناخ التربوي وثقافة التعليم والتعلم والبحث العلمي ورفعها إلى مجلس التعليم العالي. متابعة التقارير حول محصلات عمليات التقييم الخارجي للمؤسسات والبرامج التعليمية، ورفع نتائجها إلى مجلس التعليم العالي. متابعة ودراسة طلبات الاعتماد مع بيان جوانب القصور إن وجدت وما يلزم اتخاذه من إجراءات

أنظمة التعليم في الدول المختلفة. إضافة أو إلغاء جامعات إلى قوائم الجامعات المعترف بها. القيام بكل ما تكلف به من أعمال أخرى في مجال اختصاصها.

## تضخيم إداري وتقاطع مهام

من المفروغ منه أن مشروع القانون الذي تحدث عنه الوزير لإنشاء «الهيئة الوطنية للجودة والاعتمادية» يتضمن نفس مهام المديرية أعلاه، لكن الجديد هو إحداث هيئة مستقلة لتعمل وفقاً لنفس المهام بإشراف الوزارة، أي: عبارة عن هيكل إداري جديد متضخم للقيام بنفس مهام المديرية الموجودة مسبقاً ليس أكثر، طبعاً مع ما يتبع إحداث أي هيكل إداري جديد من مزايا. قد تكون الضرورة الناجمة عن توسع وتضخم المهام مبرراً لتكبير وتوسيع الهيكل الإداري الحامل لتلك المهام، لكن بالمقابل، يبدو من الضرورة حل بعض التداخلات والتداخلات في المهام مع غيرها من الهياكل الإدارية الأخرى الموجودة مسبقاً أيضاً. فبهذا الصدد، يشار إلى أن مهام الهيئة الجديدة سوف تتقاطع مع مهام «مركز القياس والتقييم» التابع للوزارة أيضاً، والذي من أهدافه بحسب

موقع الوزارة ما يلي: «تقييم أداء الطلاب والبرامج والمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، ووضع معايير واضحة للشهادات الأجنبية بناءً على منهجية عمل مؤسساتية وتقنيات وأدوات قياس معيارية، ويحرص على استخدام المقاييس التربوية والمهنية لإنماء القدرة التنافسية المستقبلية للمؤسسات التعليمية السورية، ولتحقيق العدالة ورفع سوية التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية». ولا شك أنه مع تداخل المهام سوف تنشأ الخلافات الإدارية والمرجعيات، وبالتالي النتائج المرجوة من هذه الهياكل الإدارية نفسها، باعتبار كل منها مستقل وصاحب قرار بما يخص أهدافه ومهامه، وطبعاً سيكون على الطالب تحمل جزء من سلبات هذا التداخل، إن لم يكن أكثر من ذلك! والمؤشر على ذلك حتى الآن، هو الحديث عن الامتحان الوطني وما سوف يؤول إليه لاحقاً بعد الحديث عن المعايير التي يسقط بموجبها هذا الامتحان عن بعض الكليات بحال تحققها. لكن يبقى أن نسأل: من سيقدر هذه المعايير، مركز القياس والتقييم، أم الهيئة المحدثة؟ وهل من تخبط وارتجال أكثر من ذلك؟! إن غداً لناظره قريباً!

مع تداخل المهام سوف تنشأ الخلافات الإدارية والمرجعيات وطبعاً سيكون جزء من سلبات هذا التداخل إن لم يكن أكثر من ذلك

## «إن عرف السبب... بطل العجب»

بتاريخ 18 آذار أصدرت الهيئة الناظمة للاتصالات بيان حول تعليق التصريح الأفراد عن الأجهزة الخلوية بدون ما يوقف عمل أي جهاز خليوي، وبلي بلبش سريانه من التاريخ نفسو يعني من 2021/3/18...

## ■ داريت السكري

وطبعاً ما فينا نخفي عليكم شوية من تفسيرات الشعب ونحن ناظرين هل المقرب المرتب اللي أكلوه!!! أي كلنا منعرف ضمناً شو هو المقرب يلي ناظرنا والنهبة الجديدة حتكون كالعادة من جيوبنا... وبتاريخ 22 أيار أعلنت الهيئة الناظمة للاتصالات «وحطو مليون خط أحمز تحت كلمة ناظمة، منشان أهمية عملها بنهب جيوب



المواطنين» المقرب المنتظر... ألا وهو «سيتم منح أصحاب الأجهزة الخلوية التي عملت على الشبكة السورية لغاية تاريخ القرار الذي قضى بتعليق التصريح، بتاريخ 18 - 3 - 2021، فترة سماحية تنتهي بنهاية شهر حزيران 2021».

قد مالها مرتفعة، وخلصنا ننظر من الجانب الثاني لكاملة التصريح للهيئة... «لفتت إلى عدم استخدام أي جهاز خلوي لا تطابق أرقامه التعريفية مع الرقم الموجود على علبة الجهاز حفاظاً على حقوقهم والإبلاغ عن أي محل صيانة أو بيع أجهزة خلوية لا يلتزم بالتعليمات الصادرة عن الهيئة... سمعتولي شو؟؟؟ حفاظاً على حقوقهم... بتقص حقوق المواطنين يلي ممكن يتعرضوا للسرقة يا تقبشوهن... اااا شو بدو يقول الواحد غير إنو يكثر خيركون إنو ما عم تخلوا حدا غيركون يسرق هل المواطن يلي تلت رباعون عم يجيون هل الموبايل من برا هدية لأنو حق الموبايلات اليوم «صرعة وكسرة خاطر اللون»... وهلق صار فينا نرجع لأسعار التصريح مرة ثانية... حببياتي شو مفكرين تعملوا بهل

العباد هي؟ يعني إذا الواحد انبسط واجاه موبايل هدية لأنو عايف حالو وما فيو يشتريه من هون لازم تلحن أفتاسو وتمصو دموع دم يلي بعثلو الموبايل بالجمركة تبعو؟ بالمناسبة، عالم كتير فهمانة عليكون وقالت: خلوني متخلفة قدام البشر واحمل موبايل بيقول «ألو» بس... وضلني فاتحة باب رزقي كونوا الموبايل لا يعتبر من الرفاهيات بل هو باب رزق ومصدر عيش... يعني فيكم تقولو عنو أداة إنتاج وعمل للبعض... والموبايل الثاني باستخدام بس لشبكة الواي فاي... وبحياتكون مارج تحصلوا مني ولا من ولادي يلي عم يبعثولي مصاري ع نكلة!!! يعني يا عيوني صرتو عم تدفشو الناس دفش حتى يصيرو مثلن مثل غيرهم من الحيتان الكبار متهربين ضربياً... مع الفرق الكبير بين التثنين طبعاً... ريتكم تضربوا ضربياً شو بنقهمو..

## فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي حول مال واقع المواطن السوري مع العيد وحلوياته، يقول البوست:

● «نحن السنة ما رح نعمل معمول لأنه المعمول فينا مكفي وموفي!».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن وزارة النفط: «زيادة كمية المازوت الموزعة على المحافظات لتغطية حاجة موسم الحصاد اعتباراً من صباح الغد»، علق البعض بالتالي:

● «الساعة للحصاد بعشرين ألف دونم فلاحة 8000 شو خليتو من الموسم الزراعي لا فلاح يقدر يحصد ولا يفلح..».

● «تبع الحصاد بدو 30 ألف عالونم».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن «إقرار اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي المسودة النهائية لمشروع الصك التشريعي الخاص بالشركات المساهمة العمومية والشركات المشتركة، ليتم عرضها على مجلس الوزراء لمناقشته بصيغته النهائية»، علق البعض بالتالي:

● «إيمتا بتعملوا دراسة للواقع المعيشي السيء للموظف أو ما في قيمة لعيشنو».

● «كل هالكلام والاجتماعات والدراسات متى سيشعر الشعب بها...».

من صفحة الحكومة تعقيباً على قانون الاستثمار الجديد، علق البعض بالتالي:

حتى يكون هناك استثمار.. يجب تأمين البنى التحتية اللازمة.. يجب تأمين الكهرباء والمازوت والغاز والوقود بشكل عام.. يجب منع المتنفذين من فرض الإتاوات على المستثمرين ومشاركتهم أرباحهم.. يجب رفع الرواتب وتحسين القدرة الشرائية للمواطن ليستطيع شراء منتجات هذه المنشآت..

● «بلادنا لا تتقنها قوانين بقر ما ينقصها من بيئة صالحة لتنفيذ هذه القوانين».

حول الخبر الذي يقول «المركزي يسمح للعربي أو الأجنبي غير المقيم إخراج دولارات من سورية بقدر ما أدخل، ولو كانت 500 ألف دولار»، علق البعض بالتالي:

● «والسوري ممنوع ينقل 5 ملايين ليرة من محافظة للثانية».

● «والله فوننا المركزي بالحيط بين الحيابة والتصريف والنقل والتداول.. وحتى الحكي عن المغضوب مصيبة».

حول إصدار وزارة الاتصالات والتقانة تعديلاً عن التصريح عن الجوال التي عملت على الشبكة السورية لغاية تاريخ القرار 2021/3/18، علق البعض بالتالي:

● «هيك تمام إذا أجك جهاز هدية بتحت راتب السنة بالكامل حتى تجيك رسالة الخبز أو السكر أو الغاز، والله عيب هل هذا يتوافق مع راتب 50 ألف».

● «المهم تحصيل مالي بأية طريقة كانت من جيوب المواطنين».

حول قرب إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني عبر الموبايل بحسب إعلان الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة علق البعض بالتالي:

● «ناقصنا رسوم جديدة».

● «عأساس الشعب معو كاش لحتى يدفع إلكتروني؟».

حول حديث مدير الاستثمار والصيانة في المؤسسة العامة لمياه الشرب في دمشق وريفها بأن سكان العاصمة دمشق استهلكوا المياه بشكل غير منطقي! علق البعض بالتالي:

● «والله عيب هذا الكلام.. وهذا يدل على فشل الوزارة، لأنه ببساطة إغلاق الماء من قبلكم وترشيده هو الحل المنطقي ببساطة، ولا ترموا فشلكم علينا».

وبعدين مع العشب بيبرد بده كهربا وغاز ومازوت.. بيبطش بده يشرب مي.. بيجوع بده خبز و ووو».

ونختم مع بوست تهكمي حول واقع الأسعار على أيدي التجار على ضوء الحديث الخليلي عن استقرار

سعر الدولار، يقول البوست:

● «العمر بيخلص والبضاعة يلي جابوها التجار لما كان الدولار 4500 ما رح تخلص».

وناقل الكفر ليس بكافر

## قرارات خارج خدمة المواطن والحجج الواهية



أصدرت رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 11 أيار الحالي، القرار رقم 682، القاضي بإلغاء العمل وفق القرار رقم 4412 الصادر بتاريخ 2006/9/27، المتعلق بإعفاء الأمتعة الشخصية والأدوات والأثاث المنزلي التي يجلبها القادمون للإقامة الدائمة، وفق أحكام الفقرة الأولى من المادة 178 من قانون الجمارك.

## عبير حداد

حيث كان القرار السابق يشمل الهدايا والأمتعة الشخصية والأدوات الخاصة بالمسافر والمعدة للاستعمال الشخصي، بالإضافة إلى الأثاث والأمتعة الشخصية التي سبق وتم تصديرها عندما تعاد مع أصحابها الذين يعتبر محل إقامتهم الأصلي هو سورية.

## تبريرات وحجج واهية

أكد مصدر من «مديرية الجمارك العامة» أن قرار الإلغاء لم يصل بعد إلى الإدارة، وسيتم العمل به مباشرة في حال التعميم، والقرار السابق هدفة التسهيل للمواطن المغترب الذي انتهت إقامته خارج البلاد بشكل كامل، لعدم خسارته ممتلكاته، والسبب الرئيسي للقرار الجديد: أن بعض المغتربين استغل ذلك لأغراض أخرى كإدخال مواد وأدوات غير واردة بالتصريح الجمركي بطرق غير شرعية حسب تعبيره، تبريرات غير منطقية وحجج غير مقنعة، فإذا كان هناك فعلاً من يستغل وجود قرار يخدم المواطن المغترب الذي انتهت إقامته بشكل نهائي، فمن الممكن إيجاد آلية من قبل مديرية الجمارك لضبط عمليات التهريب «والتي تكون غالباً مغطاة من قبل موظفي الجمارك أنفسهم أيضاً»، مثل: إمكانية إدخال أثاث منزلي معفى من الرسوم الجمركية لمرة واحدة لمن انتهت إقامتهم بشكل نهائي، وذلك لضمان عدم خسارتهم لممتلكاتهم فعلاً، ولكن لا حلول جديدة تتخذ لصالح المواطن، بل على العكس يجري استهداف المواطن السوري

بقراراتهم الجائرة، والتي كما رأينا طالت حتى المواطن المقيم خارج حدود البلاد بحال رغبته بالعودة.

## قرارات طالت المواطن المقيم خارج البلاد

خلال شهر تموز من العام 2020، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء قراراً، يفرض على المواطنين المقيمين تصريف 100 دولار أمريكي، أو ما يعادلها بإحدى العملات الأجنبية التي يقبل بها مصرف سورية المركزي، عند دخولهم إلى سورية. ليتم بعد فترة تعديل قرار تصريف 100 دولار على الحدود، ليصبح ما يعادل من العملة السورية 2500 ليرة سورية للدولار الواحد وفق سعر الدولار لمصرف سورية المركزي. وبعد الانتقادات التي وجهت للقرار الذي جعل أعداداً من المهجرين ينتظرون أياماً على الحدود السورية في البرد الشديد، لعدم امتلاكهم 100 دولار، تم تعديل قرار تصريف الـ 100 دولار ليتم استثناء المهجرين من فئات المغتربين، بالإضافة للموفدين بمهام رسمية، ولمن لم يتم 18 سنة بالإضافة إلى سائقي الشاحنات، وسائقي الشاحنات والسيارات العاملة على خطوط النقل مع دول الجوار. إجراء اختبار «PCR» للراغبين بالسفر من سورية تم اعتماد تكلفته بـ 100 دولار أمريكي للاختبار الواحد، بما فيها اختبارات الأطفال. وآخر القرارات الصادرة إلغاء الإعفاء الجمركي وفق القرار 4412.

## قرارات خارج خدمة المواطن

من جملة القرارات التي صدرت سابقاً، والتي ما زالت تصر من قبل

الجهات الرسمية، يلتمس المواطن السوري، أن مثل هذه القرارات لا تصب في ميدان مصلحته، بل تزيد من حدة تعقيد وضع المواطن الحرج، بما في ذلك من هم بالخارج «مهجريين ولاجئين»، والذي وفقه تزيد من تعقيد إمكانية تفكير هؤلاء بالعودة للوطن، ناهيك عن الوضع السيء والأزمات المتكررة من الكهرباء الماء والمحروقات والمواصلات والخبز... الخ، التي تزيد المغترب تأكيداً لصحة قراره بعدم العودة، أو مجرد التفكير به، وخصوصاً أن إلغاء العمل وفق أحكام القرار 4412 قد يترك الأمر مفتوحاً أمام بعض موظفي الجمارك لابتزاز المواطن المقيم خارج البلاد عند عودته، مع العلم أن الرسوم الجمركية تدفع عادة على المنتجات المستوردة من خارج البلاد، فالمواطن اليوم قد يدفع رسوماً جمركية على الحقيبة الشخصية التي يحملها، ربما كتفسير يجلأ له بعض موظفي الجمارك، وقد قضى عمراً مغترباً، يساهم عبر حوالته التي تعيل أسرته، بإنعاش الاقتصاد الوطني، ومثل هذه القرارات غير المدروسة لصالح المواطن، هدفها الوحيد زيادة عائدات خزينة الدولة بمثل هذه الطرق وعلى حساب جيب المواطن دائماً.

وللمفارقة، صدر مؤخراً قانون الاستثمار الذي منح المزيد من المزايا والإعفاءات لأصحاب رؤوس الأموال، بما في ذلك من الضرائب والرسوم الجمركية، كتأكيد على أن خزينة الدولة لا يتم ردها بالسيولة إلا من جيوب الغالبية من الفقيرين، فيما تزيد أرباح شريحة الأثرياء على حساب البلاد والعباد!

# مشكلات امتحانات الشهادات لا تحلها الكاميرات فقط..



اقتربت الامتحانات للشهادتين الإعدادية والثانوية العامة، وبدأت مديريات الامتحانات أعمالها المعتادة من تجهيز المراكز ورؤساء المراكز وأمناء السر وتكليف المراقبين، في ظل مجموعة من المشكلات والأزمات المعيشية والمواصلات والسياسات التعليمية المتخبطة.

## ■ عمار سليم

فهل ستجد مثل هذه الإجراءات من عمليات الغش الامتحانية، مع عدم الشك في ضرورتها؟ الحقيقة، أن كل إجراءات حماية الأسئلة في السنوات السابقة باءت بالفشل وذلك لأن تسريب الأسئلة كامن في المصدر، أي: من المسؤولين والقائمين عليها، بحسب البعض، عدا عن الفساد القائم في بعض المراكز الامتحانية.

فكثيراً ما سمعنا عن مراكز يتم فيها تقاضي مبالغ كبيرة من الأموال لتوزيع الإجابات من المدرسين المتخصصين، وهذه المراكز يتم انتقاؤها وفرزها وهي محرمة على لجان التفتيش في بعض الأحيان، فلا لجان من الوزارة ولا من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، فهي مخصصة لأبناء بعض المسؤولين والمنتفذين من أصحاب السلطة والمال والنفوذ، أما المراكز الأخرى فتعجز بلجان التفتيش من الوزارة والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ويحاسبون المراقب إن جلس على كرسي أو تأخر بضع دقائق! فهل الوزارة جادة بوضع قوانين صارمة تطبق على الجميع وتحاسب الفاسدين الكبار قبل الصغار، ممن يعملون من وراء الكواليس؟

## كيف تجري العمليات الامتحانية؟

كما جرت العادة خلال السنوات السابقة، وبعد توزيع التكاليف واستلام رؤساء المراكز وأمناء السر لمراكزهم، وعند بدء

فما هو الجديد الذي قدمته وزارة التربية ومديريات الامتحانات مما يخدم العملية الامتحانية، ويسهل سير عملها بعيداً عن المشكلات؟

## كاميرات مراقبة وتشفير!

صرح مدير دائرة الامتحانات: أن الوزارة تعمل على توزيع كاميرات مراقبة على أكبر عدد ممكن من المراكز الامتحانية، مع عدم الاستغناء عن العامل البشري في المراقبة، وهو لا شك عمل جيد، مع ما يشكك من أعباء على العاملين الفنيين في التركيب وآليات التشغيل، والمدة الزمنية التي يستهلكها تنفيذ مثل هكذا مشروع.

ولكن الكثيرين حملوا هذا القرار محمل التهكم والسخرية، إذ إن الواقع الكهربائي لا يخدم مثل هذه التقنية المعن عنها، فقد تمتد فترات التفتيش لتشمل مدة الامتحان كاملة، ولا يتاح للكاميرات أن تعمل، والذي يقرأ مثل هكذا تصريحات يظن أن العملية الامتحانية خالية من المشكلات وتسير على قدم وساق، ولا ينقصها سوى بعض التقنيات البسيطة المتمثلة في مراقبة الطلاب في القاعات!

صرحت الوزارة أيضاً، بما يخص أسئلة الامتحان: أنها ستكون مشفرة ليتم إرسالها إلى المحافظات بامان من التسرب، وبما يضمن وصولها إلى مراكز الطباعة بشكل أسرع.

مشكلات التكليف تخلق أزمات وقت الامتحانات  
قد تجد مراقباً يقطن في منطقة الميدان في دمشق، كُلف بالمراقبة في منطقة مساكن برزة، وقد تجد من يسكن في مساكن برزة كُلف بالمراقبة في منطقة الزاهرة، ومع صعوبة المواصلات يضطر المكلفون للتغيب عن المركز، ما يضع رؤساء المراكز في أزمة نقص المراقبين ويضطرون للتواصل مع مراكز الاحتياط وتأخر البديل عن الحضور، علماً أن المدارس ترفع القوائم إلى المديريات بعناوينهم المفصلة!  
فلماذا هذه العشوائية في التكليف؟  
كل هذه المشكلات موضوعة برسم وزارة التربية ومديريات الامتحانات.  
فهل ستلتمس حلاً حقيقياً؟  
نتنظر لنرى!

الامتحانات، تنهال على المركز الامتحاني جولات التفتيش، طبعاً ليس على جميع المراكز كما ذكرنا، ولحرصهم على أمانة الأداء، تنهال الملاحظات والتعليمات والأوامر، وأحياناً بأساليب غير لائقة يشوبها شيء من التعنيف، لتضفي على رؤساء المراكز والمراقبين جواً من التوتر يعكس على الطلاب في النهاية، وكثيراً ما يعيقون العمل أكثر مما يسهلونه، وبشهادة أحد رؤساء المراكز في العام الماضي، وفي أحد المراكز في دمشق، حدث أن دخل إلى قاعة واحدة أكثر من 10 شخصيات ومسؤولين ومفتشين استياء الطلاب وشنت تركيزهم.  
فهل مثل هذه الإجراءات تخدم الطلاب؟ وهل ستختلف امتحانات العام الحالي عما سبقها من امتحانات؟

**من يسمع  
التصريحات يظن أن  
العملية الامتحانية  
خالية من  
المشكلات وتسير  
على قدم وساق  
ولا ينقصها سوى  
بعض التقنيات  
البسيطة في  
مراقبة الطلاب**

## المراحل الانتقالية... مزيد من الأمية وسوء الأداء!

أو الاختبارات الشفهية، لأن الاختبارات الشفهية تحتاج إلى هامش زمني يفوق عشرات المرات مدة الاختبارات الكتابية، ونتيجة هذه الطرق نجد طلاباً لا يتقنون القراءة والكتابة، ولا يستطيعون أن يحلوا أسهل معادلة في الرياضيات يحصلون على معدل في الجلاء المدرسي يفوق الـ 60% في كل مادة، فلا يعلم ذوه أن مستواه العلمي أقرب إلى العدم، ولا يسعون إلى تحسينه بالنتيجة، وتتراكم المشكلات في المراحل التالية لها.

يقول أحد المعلمين: أشعر بعد كل العناء من تصحيح الأوراق أن جهدي ذهب سدى، بعد أن أرى الراسبين والحاصلين على درجة أقرب إلى الصفر وقد نالوا أكثر من 60% في المحصلة، ومثله كثيرون. فالظاهر أن سياسات التعليم في وزارة التربية ترمي إلى نشر الأمية والتخلف العلمي في مؤسسة ينبغي أن ترتقي بعقول أبنائنا.

هي المصلحة التي يجنيها الطلاب من هذه المحصلة التي تفضي إلى رفع درجاته بالنهاية، وإلى تضاول دور الاختبارات، علماً أن نتائج الاختبارات هي المعول عليها في تقييم مستوى الطلاب، وهذه حقيقة لا ينكرها المتخصصون في التربية والمهارات، فكيف يعطون الاختبارات 40% من الدرجات؟ نظام المرايا مقسم إلى أجزاء، وهي درجة النشاط والوظائف والشغهي والمذكرات، فالمذكرات الشهرية نسبتها من الدرجة العظمى 20% أما الامتحانات الفصلية فنسبتها 40%.

فهل يعقل أن نقيم مستوى الطالب تقيماً تقديرياً؟ ونلاحظ من هذه الطريقة في تدوين الدرجات أنها تفتح المجال أمام المدرسين لرفع مستوى الدرجات بشكل تقديري، وفق الحاجة إلى نسبة النجاح، بغض النظر عن مستوى الطالب الحقيقي. فمثلاً: لا توجد أسس يمكن من خلالها وضع درجة النشاط



**فكيف يتم ذلك ولمصلحة من؟**  
في هذا العام الدراسي 2020-2021 عمدت وزارة التربية إلى تعميم نماذج للمحصلات، وقاموا بتغييرها ثلاث مرات على التوالي، متجاهلين الجهد الملقى على المعلمين من جمع وتقسيم، عدا عن عبء تصحيح الأوراق، ولا أدري ما

يكون فشل الطلاب هو الغالب، فمن المؤكد أن المعلمين بريئون من هذا الترددي في التعليم، لذلك تقوم وزارة التربية بوضع نتائج وهمية على وثائق الطلبة على أنهم ناجحون، وهي عملية الاختباء وراء الأصابع!

لا شك أن التعليم يحتاج إلى تطوير في كل مرحلة وفق ضرورة المتغيرات ولموابقتها، ولتمكين الجيل من التعلم وتجاوز المعوقات التي تمنعه من ذلك ولكن منذ أن رفعت وزارة التربية شعار تطوير التعليم وجدنا أن النتائج أصبحت معكوسة.

## ■ احسان عمر

فبدل أن تعطي نتائج مرضية ارتفعت نسبة التسرب والامية إلى درجة غير مسبوقة منذ 2011 وتحديداً بعد كل تغيير للمناهج، أو إن صح القول: سلسلة التغييرات التي تعجز بالمشكلات والصعوبات، ولم نلمس منها أية نتائج مرضية.

## الاختباء وراء الأصابع

قد يفشل مدرس أو اثنان أو ثلاثة برفع سوية المتعلم، ولكن أن

# المياه.. معاناة تفوق الخيال



تحت رعاية المعنيين في قطاع «مؤسسة نبع الفيحة» من المهندسين والأكاديميين والخبراء، تم بعونهم عودة تطبيق برنامج التقنين المعتاد، أو إن صح القول: «تفعيل تطبيق التقنين على بقية مناطق العاصمة وريفها»، لكون تطبيق برنامج التقنين لم يُلغ بالأساس في أغلبية مناطق محافظة دمشق وريفها.

## دعاء دادو

الجاري، وفي ذلك الوقت، تم توضيح من قبل مدير الصيانة والاستثمار في المؤسسة: «يتم تزويد دمشق ومحيطها بالمياه دون تقنين». وفجأة، ومن دون سابق إنذار كـ«العادة» القطاع «خسرنا الفائض... سكان العاصمة استهلكوا المياه بشكل غير منطقي!». ومن خلال هذه الكلمات والتصريحات غير المنطقية نرى التقصير بعين ذاته، وعدم المراقبة لمخزون مياه نبع الفيحة، طبعاً في حال أنهم قد خسروا المخزون كما يقولون أساساً خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة، كما تم التصريح عنه.

بحجج وذرائع فريدة من نوعها هذه المرة، حيث أكد مدير الاستثمار والصيانة في المؤسسة العامة لمياه الشرب في دمشق وريفها بتاريخ 21 الشهر الجاري: «أن استهلاك أهالي العاصمة والريف المجاور للمياه وصل إلى أرقام قياسية (غير منطقية) خلال فترة العيد والعطل الحاصلة لمدة تفوق الـ 10 أيام، حتى تجاوز فيها الاستهلاك 9 أمتار مكعبة في الثانية على مستوى العاصمة وأجزاء من الريف».

## أزمة المياه الموسمية

في مثل هذا الوقت من كل عام - ومن قبل الأزمة السورية حتى - تشهد مدينة دمشق وريفها أزمة موسمية وهي أزمة المياه، حيث تزداد هذه الأزمة استفحالاً يوماً بعد يوم بحجج لا تدخل في العقول البشرية، وحُطّقت عن ظهر قلب لدى المواطن السوري. وقد تجلت هذه الأزمة بحرمان العديد من المناطق والأحياء في محافظة دمشق من المياه وتطبيق برنامج التقنين المزمّن، والتي تعتبر من المناطق والأحياء المكتظة بالكثافة السكانية. ويمكن القول: إن العمل على وضع برنامج التقنين في سورية أصبح الشغل الشاغل للمسؤولين في جميع القطاعات، دون رحمة أو رفق بحياة المواطن السوري.

## تضارب بالتصريحات!

في هذا السياق، في تصريح رسمي بتاريخ 16 شباط 2021 من قبل المؤسسة العامة للمياه: «لا تقنين على مياه الشرب في دمشق ومحيطها» حيث أوضح مدير الصيانة والاستثمار في مؤسسة المياه في تصريح: «أنه مع زيادة غزارة نبع عين الفيحة إلى أكثر من عشرة أمتار مكعبة بالثانية يتم تزويد دمشق ومحيطها بالمياه دون تقنين». وهذا التصريح كان قبل ثلاثة أشهر وخمسة أيام من التصريح الحاصل في 16 الشهر

قيمة الليرة السورية وانخفاض الدخل، وعدم القدرة على الوصول إلى الوقود، يفقد المواطنون قدرتهم على تأمين المياه كأبسط مثال.

فبالرغم من اتهام مؤسسة المياه للمواطنين بالاستخدام الزائد والجائر للمياه خلال الفترة السابقة، فإن مشكلة المياه ليست بمشكلة جديدة في سورية، فهي من المشكلات القديمة التي تعود إلى ما قبل الأزمة، ويمكننا وصفها من المشاكل مستعصية الحل، أو إن صح القول - مشكلة يُستفاد منها من قبل المعنيين في هذا القطاع.

في حين أن الشعب السوري عانى قبل الأزمة السورية من نقص كبير بالخدمات، مما دلّ على العجز الحكومي في تقديم الخدمات الحياتية للشعب السوري ككل، بحيث إن هذا النقص قد وُلد مشكلات وكوارث كبيرة في ظل تدني المستوى المعيشي والاقتصادي في سورية، وخصوصاً لدى غالبية الشعب المعنوم، فقد باتت هذه الأزمة كباقي الأزمات المفتعلة فرصة لدى البعض لكسب المزيد من الثروات على حساب جيوب المفقيرين، بعيداً عن تفكير الحكومة بإيجاد حلول جذرية وحقيقية لوقف تلك الأزمات التي انهكت شعباً بأكمله.

## أزمات متتالية

تتوالى أزمات السوريين المعيشية منذ عام 2011، وتجتمع لتشكّل حملاً ثقيلاً يحمله المواطنون السوريون على أكتافهم، فمع غلاء المنتجات وارتفاع أسعارها، وتدهور

الواحد إلى 2000 ليرة سورية، وأقل سعة لخزان المياه تكون برميلين ونصف، أي بسعر 5000 ليرة سورية، والعائلة السورية المؤلفة من 3 أو 4 أشخاص بحاجة إلى خزائين كحد أدنى، أي: ما يعادل 10000 ليرة أسبوعياً و40000 ليرة شهرياً بمتوسط دخل للموظف الحكومي 60 ألف ليرة سورية، عداك عن تعبئة مياه الشرب، فقد وصل سعر صندوق مياه بقين المؤلف من 12 عبوة ذات سعة لتر ونصف، ما بين الـ 8000 والـ 12000 ليرة حسب المنطقة طبعاً، وهكذا يصبح الحصول على مياه الشرب عبئاً مالياً بحد ذاته يَهك قوة الاستيعاب لدى المواطن.

علماً أننا في الحقيقة لم نصل حتى الآن إلى شح المياه الحقيقي، فما زال تنفيذ قرار التقنين الـ 12 ساعة قيد التنفيذ حتى الآن، وهذه التكاليف الإضافية المضافة بالإجبار على عاتق المواطنين السوريين ذوي الدخل المحدود جداً - ربما ستكون ذات مقاييس عالية أكثر مع تنفيذ قرار التقنين في الأيام القادمة.

**باتت هذه الأزمة كباقي الأزمات المفتعلة فرصة لدى البعض لكسب المزيد من الثروات على حساب جيوب المفقيرين بعيداً عن تفكير الحكومة بإيجاد حلول جذرية وحقيقية**

2- عدم تنظيف وتعزيب أبنية الري ومنذ عدة سنوات حيث تعتبر حوافها وجروفها ملجأ لهذه الفئران.

3- كثير من المتسلسطين على الأراضي لا يقومون بعمليات المكافحة لأنهم ليسوا أصحاب أرض، وأي مردود منها يعتبر مكسباً لهم.

4- عدم تطبيق الدورة الزراعية لأسباب، أهمها: عدم تمكن الفلاحين من زراعة القطن والشوندر بسبب كلفهما العالية والمردود المنخفض، لذلك يلجؤون إلى زراعة القمح.

نموها، ويجعل الأرض جرداء، وكما صرح بعض الفلاحين، فإن الأقسام الزراعية ليس لديها حبوب الغاز للمكافحة، وإنما - سم الزنك الذي يخلط مع النخالة أو غيرها، وحتى صرح البعض، أن حتى هذا غير متوفر في الأقسام الزراعية، والأدوية الأخرى أسعارها بالسوق مرتفعة، وقد لا تكون موجودة، ويعزى سبب هذا الانتشار الواسع لفار الحقل إلى:

زراعة الأرض بشكل متكرر بالقمح مما سمح بتوطن الفأر في هذه الحقول.



الفلاحين، بأن الفأر يلتهم حقول القمح، وهي ما زالت في أول

منطقة الغاب وريف حماة الغربي والشمال، حيث يصرح الكثير من

## الغاب.. بعد الموت.. فأر الحقل!

بعد كل المصاعب والكوارث التي حلت بالقطاع الزراعي نتيجة السياسات الليبرالية للحكومات المتعاقبة، والتي فاقمت وضاعفت من تأثيرها الأزمة الكارثية التي تعصف بالبلاد، فالفلاح في هذا الزمن زمن الأزمة هو وربّه يقاتلان!

## مراسل قاسيون

فمن أزمة الحصول على بذار القمح، إلى الحصول على الأسمدة اللازمة لأرضه، إلى الارتفاع غير المسبوق لأسعار الأدوية الزراعية، اليوم هو أمام جائحة فأر الحقل، الذي يهدد بشكل فعلي موسم القمح في

مليون ونصف هكتار من الأراضي الزراعية السورية مزروعة بالقمح في الموسم الحالي، وعادت المساحات لتتماثل تقريباً مع مستويات عام 2010... ولكن هذا النجاح الموعود لم يكتمل لأن معظم المساحات البعلية المعتمدة على مياه الأمطار خسرت معظم غلتها من القمح، بل وفق التصريحات المنقولة عن الوزارة، خرجت من الإنتاج، وبدأ الحديث ينتشر عن أزمة الخبز هذا العام!

## القمح في جفاف 2021:

# 2,3 مليون طن ممكنة ومرهونة للوضع السياسي



### عشائر محمود

القمح وغلته المتراجعة وتأثيرها على إنتاج الخبز، تفاصيل موسمية هامة ترصدها قاسيون لإنتاج القمح في 2021.

### 35% زيادة هامة بالمروي

أعلنت وزارة الزراعة أنه قد تمت زراعة ما يقارب 1,5 مليون هكتار من الأراضي السورية بمحصول القمح، وهذا الرقم هو أول عودة تقريبية لمستويات عام 2010 عندما زرنا مساحة 1,59 مليون هكتار بالقمح. نصف المساحات في هذا الموسم مروية، ومن المتوقع أن تزيد على البعلية للمرة الأولى منذ بداية الأزمة. وبالتقدير يمكن القول: إن المساحات المروية قاربت: 760 ألف هكتار، والبعلية حوالي 740 ألف. «بناءً على التصريحات الرسمية حول الخطة ونسب تنفيذها».

عملياً، 15% هي نسبة الزيادة في مساحات زراعة القمح الإجمالية بين المروي 2021-2020، والزيادة في المروي تصل إلى 35% وحوالي 230 ألف هكتار إضافي.

زيادة المساحات المروية تمت في حلب والرقبة بالدرجة الأولى، ورغم التخفيض التركي لمنسوب مياه النهر فإن الموسم المروي لم يتضرر كثيراً، وتحديداً أنه لم يعان من انتشار واسع لآفة أو مرض كما حصل في عام 2018.

### إنتاج تقديري إجمالي 2,3 مليون

غلة القمح المروي في هذا العام قد لا تتعرض للتراجع، وهي بحدود 3,1 أطنان بالهكتار ما يعني أن مساحات بهذا الحجم قد تنتج: 2,3 مليون طن من القمح.

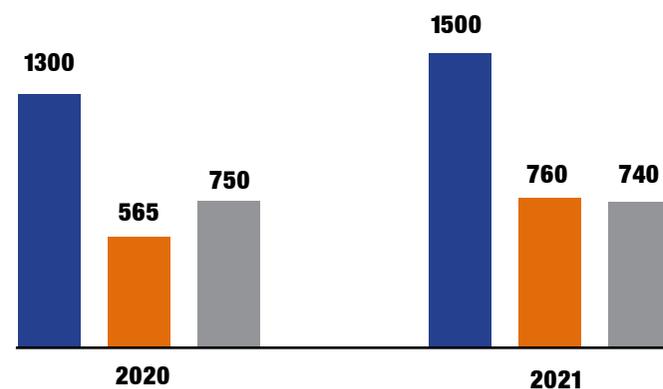
أما وفق تصريحات وزير الزراعة، فإن القمح البعلي قد خرجت نسبة 80% من مساحاته، مع عدم حصوله على الري الكافي في شهر نيسان، بينما الـ 20% المتبقية فقد تخسر ثلاثة أرباع غلتها، لتتخف من 1,2 طن بالهكتار إلى 0,3 طن بنسبة: تراجع 75% أيضاً، وفق تقديرات وزير الزراعة.

الأمر الذي قد يعني أنه من أصل 740

ألف هكتار مزروع بالقمح البعل فإن كميات الإنتاج قد لا تتعدى 45 ألف طن. خسارة كبيرة لتكاليف وأراض واسعة مرهونة لكميات الهطول المطري، وللجفاف الذي أصبح قاعدة متكررة لا استثناء.

ولكن، بالمجمل، فإن المساحات المروية الواسعة في هذا الموسم قد تنفذ الموسم نسبياً، ليصل إجمالي الإنتاج المقدر إلى 2,3 مليون طن. وهي كميات كبيرة نسبياً وتقارب الرقم المسجل خلال العديد من سنوات

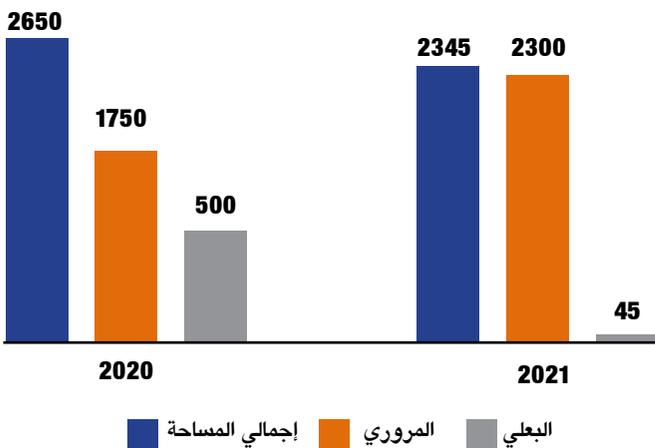
### مساحات القمح المزروعة في سورية بين موسمين - ألف هكتار



■ إجمالي المساحة ■ المروي ■ البعلي



### إنتاج القمح التقديري في سورية بين موسمين - ألف طن



والفريكة والسמיד وغيرها. ومليوناً طن من القمح تعني إنتاج 2,5 مليون طن خبز: «حيث إنتاج كيلو الخبز يستهلك 0,8 كغ من القمح تقريباً»، وهذه الكميات من الخبز تدل على حجم خطة التقشف التي أجرتها الحكومة في إنتاج الخبز، والتي أدت إلى الأزمة التي شهدناها في العام الماضي على وجه التحديد، والمستمرة إلى اليوم بصعوبات الحصول على الخبز تحديداً في المدن والتجمعات

الأزمة، ولكن أقل من معدل العام الماضي الذي كان وافر الأمطار وأعلى من المعدل الوسطي.

### حاجات الخبز تقلصت 46%... ومع ذلك مشكلة!

مطلع العام الحالي قدر وزير الزراعة حاجات القمح لإنتاج الخبز بحوالي مليوني طن، بينما تضاف قرابة مليون أخرى لحاجات البذار ومنتجات القمح الأخرى، مثل: البرغل والمعكرونة

النجاح الموعود لم يكتمل لأن معظم المساحات البعلية المعتمدة على مياه الأمطار خسرت معظم غلتها من القمح بل وفق التصريحات المنقولة عن الوزارة خرجت من الإنتاج



### أرقام و خلاصة

في العام الحالي أخرج الجفاف مساحات تزيد عن 590 ألف هكتار من القمح من الإنتاج لم تحصل على أمطار نيسان الضرورية، ومن أصل 740 ألف هكتار بعلي لن ينتج إلا 44 ألف طن قمح!

المساحات المروية التي ازدادت هذا العام بنسبة 35% ستنتج الموقف، وتنتج ما يقارب 2,3 مليون طن ليكون إجمالي الإنتاج قرابة 2,7 مليون طن.

2,7 مليون طن إنتاج لا تكفي لكل الحاجات، حتى بعد التقشف الكبير في المخصصات لإنتاج الخبز وتراجع بنسبة 46% في العام الماضي، فإن الحاجة الإجمالية تقارب: 3 ملايين طن.

تحتاج الحكومة إلى مليوني طن من القمح لإنتاج الخبز المدعوم، وهذه قد لا تستلم منها إلا كميات قليلة نظراً لكون مناطق الإنتاج المروي التي تضمنت الحكومة استلام كمياتها قد لا تتعدى 17% وتنتج قرابة 400 ألف طن قمح. بينما سيجري تنافس بين «قوى الأمر الواقع» على استلام القمح من المناطق الأساسية في حلب والرقعة ودير الزور التي تنتج 56% من الزراعة المروية وحوالي 1,3 مليون طن من القمح.

2,7 مليون طن

إنتاج لا تكفي لكل

الحاجات حتى بعد

التقشف الكبير في

المخصصات لإنتاج

الخبز وتراجع بنسبة

46% في العام

الماضي

## مليوناً طن

تحتاج الحكومة إلى مليوني طن من القمح لإنتاج الخبز ما يدل على أن إنتاج الخبز لن يتعدى 2,5 مليون طن بينما كان في 2018 يقارب 4,6 ملايين طن!

الكبرى.

فعملياً إنتاج 2,5 طن من الخبز هو أقل بنسبة 46% عن مستوى الإنتاج الواسع خلال الأعوام 2016-2017-2018 البالغ 4,6 ملايين طن من الخبز.

تأمين مليوني طن من القمح لإنتاج الخبز بتقشف ممكن نظرياً من الإنتاج المحلي الذي قد يقارب 2,7 مليون طن، ولكن فعلياً، ومع الوضع السياسي وتقسيم الأمر الواقع والفصل بين المناطق السورية، فإن تسليم هذا المحصول للحكومة قد يتراجع حتى مع السعر الحكومي المغربي...

### هل سيتوسع استلام الحكومة ويتجاوز نصف مليون طن؟!

إن إنتاج هذه الكميات من القمح لن يعني بالضرورة وصولها إلى الحكومة في ظرف الأمر الواقع السياسي الذي تعيشه البلاد، والحكومة حتى عام 2019 لم تكن تستلم سنوياً إلا ما يقارب أو يقل عن نصف مليون طن من وسطي مليوني طن كان يزرع سنوياً.

في هذا العام تضع الحكومة مجدداً سعراً تنافسياً، حيث إن 900 ليرة لكغ القمح هي قرابة: 0,3 دولار إذا ما ثبت الدولار ومستويات الأسعار عند وضعها الحالي.

## التصدير السوري... زراعي وخام

يبحث الصناعيون السوريون عن سبل تمكنهم من التصدير المنتظم إلى الأسواق الخارجية، بينما يبدو أن التجار المعنيين بتصدير منتجات الزراعة السورية يجدون طريقهم بسهولة وبسر... الصادرات السورية تتحول إلى صادرات زراعية وخام وليست أكثر من عمليات تشحيم للمنتجات الزراعية الأساسية من أسواق الهال، بينما تنحسر الصادرات الأخرى، وترتفع أسعار الغذائية المحلية.

يتميز من الأرقام السنوية التي ينشرها موقع International Trade Center (ITC) أن الصادرات السورية قد بلغت في عام 2020: 669 مليون دولار، بتراجع بنسبة 10% عن مستوى عام 2019... وأهم من الرقم الإجمالي، فإن تركيبة هذه الصادرات تحمل دلالات على واقع سوق الغذاء في سورية.

بالمجمل، فإن المواد التي تصدرها سورية إلى وجهتين أساسيتين: تركيا والسعودية، هي بالمعظم منتجات خام زراعية. فإذا نظرنا إلى أكبر 6 تصنيفات تصديرية من سورية إلى العالم في العام الماضي، فإننا نجد التالي:

في الأولى: تأتي منتجات الدهون والزيوت التي يشكل زيت الزيتون الخام معظمها بقيمة تقارب 103 ملايين دولار، أما في المجموعة الثانية: فتأتي الفواكه والمكسرات بقيمة تقارب 88 مليون دولار، في المجموعة الثالثة: تأتي النباتات العطرية والعشبية بقيمة 77 مليون دولار، وتشمل الكمون واليانسون والكزبرة وحب البركة والزعتر والغار وغيرها، أما المجموعة الرابعة: وهي التي تضم الحبوب، فهي عملياً تشمل الشعير الذي صدر بقيمة 52 مليون دولار تقريباً، ثم المجموعة الخامسة: وهذه تضم الخضروات، وفي مقدمتها البندورة بحوالي 27 مليون دولار، أما المجموعة السادسة: فهي للقطن الخام بقيمة 40 مليون دولار.

وهذه المجموعات الست الأولى المتضمنة خامات زراعية تقارب قيمتها الإجمالية: 400



إن لم تحقق في الداخل ربحاً يقارب الربح في الخارج فإنها لن تبقى للاستهلاك داخل البلاد! ولذلك، إننا نرى أن سعر زيت الزيتون الواسع المصدر أقل بكثير من الحالات من سعر زيت الزيتون للمستهلك المحلي، والسعر في البندورة في العام الماضي متقارب بين السعر المصدر للسعودية وسعرها الواسع في السوق المحلية خلال العام...

اليوم وصلت النسبة إلى 60%. إن تصدير قيم تزيد على 550 مليون دولار من البضائع الزراعية والغذائية يعني أن نسبة 30% تقريباً من الناتج الزراعي السوري ترتبط بالتصدير خاماً أو مصنعاً أولاً، يعني، أنها مربوطة بالاستهلاك الخارجي. وهي نسبة مرتفعة تفسر إلى حد بعيد عدم انخفاض أسعار المواد الغذائية المحلية التي

سعر تصدير زيت

الزيتون 1.87 دولار

وحوالي 4800

ليرة وحتى أعلى

سعر تصدير له إلى

السعودية لم يتعد

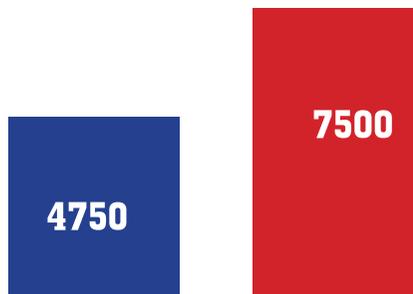
6000 ليرة بينما

لم ينخفض سعره

للمستهلك السوري

عن 7500 ليرة!

الفارق بين السعر الواسع لتصدير الكغ من زيت الزيتون السوري وأقل سعر لاستهلاكه المحلي في 2020



سعر التصدير السوري ل. س. لكغ ■ سعر الاستهلاك المحلي ل. س. لكغ ■

# تغيرات في قطاع الطاقة الأمريكي تكساس نموذج من معقل النفط إلى الطاقة البديلة



البنية التحتية المعمرّة هي ظاهرة أصبحت حديث الساعة في الولايات المتحدة، حيث صنّفت الجمعية الأمريكية للهندسة المدنية البنى التحتية للولايات المتحدة بالمستوى الثالث، كما يزعم اقتصاديون أمريكيون أن الأثر الأكبر هو على قطاع النفط والغاز الذي سيبدو أنه سيحصل على تريليون ليغير بنيته.

في كل عام تسبب العوامل الجوية الحادة - مثل: العاصفة الأخيرة التي ضربت تكساس - اضطرابات في توزيع الطاقة عبر الولايات المتحدة، وذلك بسبب «شيخوخة» البنية التحتية لقطاع الكهرباء. وهذا يعود إلى اتباع سياسة انتظار حلول الكارثة وانهايار وحدات الطاقة كي يتم ترميم المنظومة، أو تبديل أجزاء منها، عوضاً عن عملية الاستثمار الهيكلية المستمرة المطلوبة وفق رأي موقع oilprice الأمريكية.

## خسارة 1,2 مليون برميل يومياً من عاصفة تكساس

التقديرات حول أثر عاصفة تكساس تظهر الآن، ويبدو أن أثرها على قطاع الطاقة الأمريكية قارب أثر جائحة كورونا في أيار 2020، وخسارة أكثر من 1,2 مليون برميل يومياً عوضاً عن التقديرات السابقة التي كانت تتوقع 800 ألف برميل. وولاية تكساس ساهمت بمعظم هذا التراجع، ونسبة 70% منه.

في شهر شباط، وأثناء العاصفة أغلقت الشبكة الكهربائية، وتوقفت المصافي عن الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تجمد الأنابيب في الولاية النفطية وعدم توفر إمدادات الطاقة للتدفئة والمياه للعديد من المنازل في جميع أنحاء تكساس، واستمرت هذه الحال لمدة أسبوع في البلد الأغنى في العالم. شركات، مثل: إكسون موبائل تعرضت لخسائر تقارب 800 مليون دولار جراء العاصفة، وكذلك غيرها من الشركات العاملة في الولاية. ولكن لهذه الشركات اتجاهات

أخرى مع التبدلات الكبرى التي تجري في قطاع الطاقة الأمريكي.

## تكساس تتحول نحو الطاقة البديلة مؤشر هام

ولاية تكساس هي ثاني أغنى ولاية في الولايات المتحدة، وأهم الولايات النفطية، وتتجلى فيها اليوم التحولات وإعادة الهيكلة في قطاع الطاقة الأمريكي، حيث تتحول إلى الرائد الأول في طاقة الرياح، لتنتج في 2020: 28% من طاقة الرياح في الولايات المتحدة، وهي تتقارب بسرعة مع كاليفورنيا في تركيب الطاقة الشمسية، حيث ستضيف الولاية 10 غيغا واط من الطاقة البديلة مقابل كاليفورنيا التي ستضيف 3,2 غيغا واط...

تكساس تسابق كاليفورنيا في مجال الطاقة البديلة، و كاليفورنيا الولاية الأمريكية الأغنى هي إحدى أهم مراكز العالم في تركيب وإنتاج الطاقة البديلة، ومعقل من معقل التكنولوجيا،

**تكساس تسابق كاليفورنيا في مجال الطاقة البديلة، و كاليفورنيا الولاية الأمريكية الأغنى هي إحدى أهم مراكز العالم في تركيب وإنتاج الطاقة البديلة**

مثل: إكسون موبائل وشيل تجري تغيرات في بنيتها الاستثمارية تهيؤاً لمرحلة قادمة من إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة، وانطلاقاً من تكساس، حيث يبدو أن هذه الشركات ستكون لها حصة الأسد من استثمارات البنية التحتية للطاقة البديلة التي يقدر أن تستهلك 1,2 تريليون دولار من حزمة التريلينيون دولار التي ستمول البنى التحتية الأمريكية، وفق خطة إدارة بايدن المزعومة لـ 8 سنوات قادمة.

الخطة التي تستهدف مواجهة أزمة الوباء، وزيادة التشغيل، وتأهيل البنى التحتية الأمريكية وفق الإدارة الجديدة، سيكون لها دور حاسم في إعادة هيكلة الصناعات والقطاعات والثروة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستجد الولايات الأغنى، مثل: كاليفورنيا وتكساس ما يكفي من الاستثمار لتبقى شركاتها الأساسية القوية القادرة على التكيف مع أية تغيرات كبرى.

وسياسياً معقل من معقل الديمقراطيين. بينما تكساس الولاية التي كانت تعتبر تاريخياً جمهورية وتتأرجح اليوم نحو الديمقراطيين، لا تتغير سياسياً فقط بل اقتصادياً، فهي المنتج الأمريكي الأكبر للنفط الخام بنسبة 46% من نفط أمريكا، وتتمركز فيها نسبة 31% من طاقة التكرير حتى عام 2020، وبالمجمل، فإن تكساس تزود الولايات المتحدة بنصف الطاقة الأحفورية المستهلكة، وهي اليوم تُغير بنيتها الطاقية، وتتكيف مع برنامج بايدن الجديد نحو الطاقة البديلة، وستحصل قواها الأساسية على مقابل استثماري هام.

إن تواجب الأزمات المتتالية: أزمة النفط في عام 2020، ومن ثم الوباء، وبعدها العاصفة، وتأثيرات التوقف الطويل في هذا العام... مع التوجهات الأمريكية نحو الطاقة البديلة، تتجلى بوضوح في التغيرات الكبرى التي تجري في الولاية، وشركات كبرى،

## الوفيات المفاجئة لـ 488 مليون عامل عبر العالم.. ترتبط بساعات العمل الطويل!



398 ألف شخص توفوا بالسكتة الدماغية، و 347 ألف شخص بالجلطة القلبية، وهي وفيات مربوطة مباشرة بساعات العمل الطويلة. «معظم الوفيات كانت لأشخاص بين 60-79 عاماً، ممن عملوا لساعات عمل طويلة ومكثفة بأعمار 34-74 سنة». وفق التقرير. ساعات العمل الطويلة وفق التقرير ترفع خطر السكتات الدماغية بنسبة 35% بالمقارنة مع من عملوا لساعات عمل طبيعية بين 35-40 ساعة أسبوعياً.

الرقم التقديري وفق دراسة المنظمين تشير إلى أن ما يقارب 745 ألف وفاة بالسكتة الدماغية والقلبية في عام 2016 ترتبط بالعمل طويل الوقت. وذلك في دراسة جرت في عام 2016. قدرت المنظمين، أن 488 مليون عامل عبر العالم يعانون من ساعات العمل الطويلة «أكثر من 55 ساعة أسبوعياً». حيث تعتبر المنظمات الدولية أن 9 ساعات عمل أسبوعياً ولمدة ستة أيام، هو وقت عمل ظالم ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الموت المفاجئ.

أعلنت دراسة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية: أن مئات آلاف الأشخاص عبر العالم يموتون سنوياً نتيجة عدد ساعات العمل الطويلة.

# «توسيع قاعدة الإنتاج».. عنوان للتغطية على مبيعات جديدة



صدر قانون الاستثمار الجديد رقم 18 لعام 2021، الذي تضمن 12 فصلاً بـ 51 مادة، وقد منح القانون المزيد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية لأصحاب رؤوس الأموال من المستثمرين «المحليين والأجانب»، الباحثين طبعاً عن فرص الربح العالية والسريعة من جيوب العباد وعلى حساب البلاد، وهو بذلك كما غيره من قوانين الاستثمار السابقة.

## ■ عادل إبراهيم

وبحسب المادة 2 تحت عنوان «أهداف القانون» في الفصل الثاني منه، ورد التالي: «يهدف هذا القانون إلى إيجاد بيئة استثمارية تنافسية لجذب رؤوس الأموال، والاستفادة من الخبرات والتخصصات المختلفة، لتوسيع قاعدة الإنتاج بهدف زيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي بما يعكس إيجاباً على زيادة الدخل القومي وصولاً إلى تنمية شاملة ومستدامة».

فهل سيحقق القانون ما ورد فيه من أهداف؟ الاستثمار وتوسيع قاعدة الإنتاج في البداية، لا بد من الحديث عما ورد في متن أهداف القانون حول «توسيع قاعدة الإنتاج بهدف زيادة فرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي»، لتتساءل:

هل الصعوبات والمشاكل المزمنة، ومعيقات الإنتاج والعملية الإنتاجية، التي يعاني منها القطاع الإنتاجي «صناعي - زراعي - حرفي»، سواء كان عاماً أم خاصاً، مرتبطة ببعض مواد وحيثيات القوانين المعمول بها، أم بمجمل السياسات الليبرالية المعتمدة والمطبقة منذ عقود، ونتائجها السلبية الكارثية على هذا القطاع على أرض الواقع؟

المنتج لمطالب الصناعيين والمنتجين عموماً، طيلة العقود الماضية، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة وحتى الآن، لا يجد في متنها البحث عن امتيازات أو إعفاءات بقر ما يريدون بعض الحقوق مما هو منصوص عنه في بعض القوانين الخاصة بهم والناظمة لعملهم، أو الحد من بعض الصعوبات والتخفيف من المشاكل التي لا يد لهم بها، مع تأكيدهم الدائم على ما يعاونونه على مستوى

## الخصخصة مستمرة

### مع الاعتراف بفشل التشاركية

على الطرف المقابل، يبدو أننا مقبلون على أسلوب وشكل جديد من الخصخصة تحت عنوان الاستثمار مع القطاع الخاص، طبعاً مع مزيد من الإعفاءات والمزايا التي تصب بمصلحة المستثمرين وأصحاب الأرباح، بموجب القانون الجديد!

فاول ما يلتفت النظر بالقانون الجديد، هو ما ورد في الفقرة /ب/ من المادة 3 في الفصل الثالث، تحت عنوان «نطاق تطبيق القانون»: «المشروع الذي يتم بناءً على طرح الجهات العامة لأملكها الخاصة على الاستثمار مع القطاع الخاص ولا يخضع لقانون التشاركية».

يبدو أننا مقبلون على أسلوب وشكل جديد من الخصخصة تحت عنوان الاستثمار مع القطاع الخاص بموجب القانون الجديد!

فعلی الرغم من كل التحفظات والملاحظات التي وضعت سابقاً على قانون التشاركية كبوابة مشرعة ومقنونة للخصخصة، وما أسفر عنه من نتائج، إلا أنه لم يكن كافياً على ما يبدو بالنسبة لأولي الأمر من القائمين على تطبيق السياسات الليبرالية، حيث أتيح المجال مجدداً، عبر بوابة وقنونة جديدة بموجب القانون الجديد، لطرح الأملاك الخاصة للجهات العامة على الاستثمار مع القطاع الخاص.

وربما هذا الشكل من الخصخصة الجديدة، بعد فشل استكمال الخصخصة عبر التشاركية، من الأهداف المبيّنة غير المنصوص عليها بشكل مباشر وصريح في متن القانون، والتي تتوافق عملياً مع السياسات الليبرالية المعادية لكل ملكية وحقوق عامة، وتسعى إلى ابتلاعها تبعاً بأقل الكلف وأعلى الأرباح، فكيف إن كانت هذه الملكية العامة منتجة؟!!

## بكل اختصار

مبدئياً، وقبل المزيد من الخوض في تفاصيل وحيثيات القانون، يمكن القول: إن إيراد عبارة «توسيع قاعدة الإنتاج» في متن أهدافه تعتبر نوعاً من التغطية على مبيعات مضمونه ونتائجه النهائية، وخاصة ناحية شريحة حيتان المال والفساد المستفيدة منه، وشريحة أمراء الحرب والأزمة الجدد، التي لا علاقة لها بالإنتاج والعملية الإنتاجية.

فكل قوانين الاستثمار التي صدرت حتى تاريخه لم تكن إلا من أجل المزيد من تغول هذه الشريحة والحفاظ على مصالحها دوناً عن مصالح الشرائح الاجتماعية الأخرى، وخاصة الغالبية الفقيرة، وعلى حساب المصلحة الاقتصادية والوطنية وللحديث تتمة..

## المواد التموينية تأخير مكرر

### ■ نادي عيد

#### أزمات متلاحقة

أزمات بلا حلول جديدة، فالتأخير بتوزيع المواد المدعومة قد طال جداً، والمطلوب من المواطن اليوم الانتظار، فصور الانتظار أصبحت كثيرة، والتي يمكن تلخيص بعضها، مثلاً: أزمة الطوابير سواء على الأفران أو على كوة المعتمد، مسلسل انتظار رسالة المحروقات، رسالة المواد التموينية، وأيضاً رسالة الغاز، واليوم دخلنا حيز أزمة مكررة بحلة جديدة «انتظار موعد استرجار مياه الشرب إلى المنازل» والتي دخلت حيز التقنين بموعدها الصيفي، ناهيك عن التقنين الكهربائي الذي قد يتوافق مع فترة استرجار المياه، والأمثلة كثيرة.

#### المواد تموينية تأخير بلا حلول جديدة

مشكلة المواد التموينية اليوم باتت مكررة، وبعد تمديد موعد التوزيع عن الأشهر السابقة الذكر، ستظهر مشكلة جديدة، فدورة التوزيع عن أشهر أيار وحزيران وتموز التي تلي الحالية قد تأخرت شهراً على الأقل، ما يعني أنه ستجري منهجة الأمر مع هذه المشكلة، وكأنها عملية قضم جزء من المستحقات المدعومة، ناهيك أن جزءاً

مددت المؤسسة السورية للتجارة بتاريخ 16 أيار الحالي فترة بيع المواد المدعومة من «سكر ورز» الخاصة بأشهر شباط وأذار ونيسان حتى نهاية الشهر الحالي، ويذكر أنه ثاني تمديد خلال دورة التوزيع ذاتها، مما أحر عملية التوزيع التي تليها شهراً كاملاً، وبسبب التمديد كما ذكرته مصادر رسمية «بهدف وصول المواد إلى كل المواطنين وحصولهم على كامل مستحقاتهم».



كبيراً من المواطنين قد خسر استحقاقه من مادة الشاي، أما الزيت النباتي فهو من المنسيات للعامة، فمن حصل على مخصصاته بوقت باكر، سينتظر موعد بدء دورة الاكتتاب الجديدة للتوزيع عبر تطبيق البطاقة الذكية، وبالتالي، التأخير سيكلف المواطن شراء كميات إضافية من السكر والرز بشكله الحر، وبأسعاره المرتفعة.

قد ذكرنا بمادة سابقة، أن السبب الجوهري لهذه المشكلة يعود إلى النقص في كميات المواد الموزعة، والتي تؤدي إلى تأخر وصول الرسائل لمستحقيها، طبعاً هذه المشكلة الأولى التي يجب أن يجري حلها من قبل الجهات المسؤولة عبر توفير الكميات الكافية مع بدء كل دورة توزيع جديدة، بالإضافة إلى قلة عدد الصالات المخصصة في كل محافظة وكل منطقة، والتي لا تغطي الحاجة، ومن المفترض أن تتم دراسة آلية لحل مشكلة نقص عدد الصالات، وليس حلها عبر سيارات التدخل الجوال التي لم تجد نفعاً كما أثبتت التجارب، كما أصبحت هذه الظاهرة متكررة، والسبب الاعتماد على الحلول الارتجالية، بدلاً من اتخاذ الجهات المسؤولة موقفاً صارماً لحل الأزمة من جذورها، بعيداً عن مصالح كبار المتنفذين، ممن يتحكمون بلقمة عيش المواطن السوري المغلوب على أمره.

# اختناقات بتمويل الأبحاث العلمية بفعل الأزمة الاقتصادية والوبائية



تتناهى الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الجائحة حول العالم، ويخشى بعض الخبراء من أنها قد تلحق الضرر بالعلوم لعقود قادمة، عبر التسبب بتسريح آلاف الباحثين من العمل، وإجبار الدول على خفض تمويلاتها بحدّة في إطار جهود إعمار المجتمعات، بينما يذهب آخرون إلى أنّ الجائحة يمكن أن تلفت الانتباه إلى أهمية العلوم، وتُسجّع على تقديم دعم طويل الأمد لها، ولا سيما البحوث الأساسية، مثلما حدث في زمن الحرب العالمية الثانية -المقال التالي المنشور في مجلة «الطبيعة» في آب 2020 يسلط الضوء على هذه المشكلة التي يبدو أنها سوف تتفاقم أكثر، وخاصة في الاقتصادات الرأسمالية الأكثر تازماً.

■ نيديهي سورامان

ترجمة: القسم العربي بمجلة Nature

ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى مستويات لم يشهدها هذا البلد منذ ثلاثينات القرن العشرين، ويحاول كثير من قادة الكيانات العلمية الترويج لأهمية دعم البحوث والتطوير. ويقول هارولد فارموس -العالم بمرض السرطان والحاصل على جائزة نوبل، والذي قاد معاهد الصحة الوطنية الأمريكية (NIH) بين عامي 1993-1999: «دون مؤازرة العلم، سيكون بلدنا في خطر».

وربما تزدهر علوم البيولوجيا في أعقاب الجائحة، على غرار ازدهارها منذ عقود بعد فترة البحوث والاستكشافات في علوم الفيزياء بفضل القمر الصناعي السوفيتي «سبوتنيك» في عام 1957 (والذي كان بحجم كرة شاطئ، لكنه أطلق شرارة عصر المسباق إلى الفضاء). وتُعقب جوليا فيليبس - من المجلس الوطني الأمريكي للعلوم، والرئيسة التقنية السابقة لمختبرات سانديا الوطنية في ألباكركي في نيومكسيكو - قائلة: «إن الباحثين يتوجهون إلى الأماكن التي يجدون فيها من يمولهم».

تفاوتت الدول في (التعافي العلمي)

سوف تتنوع التبعات الاقتصادية طويلة الأمد على العلوم تنوعاً كبيراً حسب البلد. فعلى سبيل المثال: حذرت أستراليا من احتمالية تسريح 7000 شخص من العاملين في المجال البحثي خلال عام 2020 لوحده، في حين لا تزال الدوائر العلمية على حالها بوجه عام في ألمانيا، إذ يلتزم البلد باستثمار 17 مليار يورو إضافية (18 مليار دولار أمريكي) في وكالات العلوم حتى عام 2030، بزيادة سنوية ثابتة مقدارها 3% في ميزانية هذه المؤسسات. ورغم تضرر الاقتصاد والزخم العلمي في الصين بشدة بفعل فيروس كورونا الجديد، لكن الصين لديها من الإمكانيات ما يمكنها من التعافي من الأزمة بسرعة نسبياً. ويمكن أن تعيد ترتيب أولوياتها، بحيث تضخ المزيد من الاستثمارات في علوم الأحياء والأوبئة، حسب ما أفاده تسونج تساو، عالم الاجتماع في جامعة نوتجهايم في نينججو بالصين. ويمكن لبعض من أشد التغيرات وطأة أن تحدث في الولايات المتحدة، إحدى الدول الكبرى الممولة للبحث العلمي في العالم، وخاصة أنها بلد تتخذ فيه قرارات التمويل سنوياً، خلافاً لكثير من البلدان.

أخذ العديد من المعنيين بالسياسات العلمية يدرسون تجارب من الصدمات الاقتصادية السابقة، وتحديداً تجربة كساد 2007-2009، للوصول إلى مفااتيح لاستشراف ملامح

تكون هذه فرصة سانحة للجامعات والعلماء كي يطلّبوا بالمزيد. ويضيف قائلاً: «أعتقد أن الولايات المتحدة مهيأة الآن لتقدير واحترام ما يتمتع به العلم من إمكانيات لتسخيرها لما يواجهه البلد من تحديات. فضلاً عن ذلك، صار البلد يرى التداعيات الاقتصادية لعدم الاستعداد للآزمات بصورة أفضل». في الواقع، تقدّمت جهات تشريعية أمريكية عديدة بقوانين لزيادة التمويل الموجه إلى مؤسسة العلوم الوطنية بصورة كبيرة، إذ اقترحت صرف 100 مليار دولار للمؤسسة على مدار خمس سنوات، في حين تبلغ ميزانية المؤسسة السنوية الحالية 8 مليارات دولار تقريباً. وحتى صيف 2020 لم تكن احتمالية ترجمة هذه الخطة إلى قانون ملزم واضحة بعد، لكن زابترز تتوقع أن يكون المبلغ المرصود للمؤسسة أقل، إذا حدث.

## الأزمة الاقتصادية والعلوم في بريطانيا

يقول جيمس ويلزدون، الذي يدرس سياسات العلوم والتكنولوجيا بجامعة شيفيد البريطانية: «إذا كان المشهد الاقتصادي العام ينذر بخراب شديد، بمعنى حدوث ركود أو كساد مطول، فلا يمكن بتاتا التنبؤ بالتبعات التالية».

ولكن آخرين يأملون أن يكون مصير العلوم في بريطانيا أفضل منه في الولايات المتحدة. ففي شهر آذار 2020، أعلنت الحكومة البريطانية عن خطة وصفت بالـ «جريئة» لزيادة تمويل البحوث العلمية من 9 مليارات جنيه إسترليني سنوياً (11 مليار دولار أمريكي) إلى 22 مليار جنيه إسترليني بحلول العام المالي 2025/2024. وحتى صيف 2020، لم تكن توجد أية أمارات على أن هذا التعهد سيتغير، لكن عدم اليقين حول عواقب الأزمة الاقتصادية على العلوم لا يزال يخيم بظلاله الثقيلة.

هيئات التدريس ممن هم في مقتبل مسيرتهم المهنية، وخاصة الطلبة المتخرجين. وتعلق زابترز على ذلك قائلة: «وماذا بعد؟ لا شك أننا في غاية القلق». وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في الآزمات الاقتصادية الماضية، تلقى المجتمع العلمي الأمريكي دعماً منتظماً من الحكومة والصناعات، إذ ارتفع إجمالي التمويلات المخصصة له بما يزيد على عشرة أضعاف منذ أواسط القرن العشرين، وذلك بأخذ التضخم في الاعتبار. وبشكل قطاع الأعمال حوالي 70% من حجم الإنفاق الأمريكي على البحوث الأساسية، والتطبيقية، والانتقالية. ورغم ذلك، لا تزال حكومة الولايات المتحدة الممول الأكبر للعلوم الأساسية في البلد، إذ قدّمت تمويلًا يبلغ 121 مليار دولار في عام 2017.

## صدمة اقتصادية كبرى قد تهز العلم بأمريكا

رغم زيادة الكونغرس للتمويلات الفيدرالية المنفّعة على العلوم سنوياً وبانتظام، فيمكن لحدوث صدمة اقتصادية كبرى أن يحيد به عن هذا التوجّه. من هنا، يعقّب إلياس زرهوني، وهو طبيب تولى قيادة معهد الصحة الوطنية بين عامي 2002-2008، على ذلك قائلاً: «عندئذ سنشهد سيناريو تخفض فيه فعلياً ميزانيات الوكالات البحثية». ويمكن لمثل هذه الضربة أن تخل بالتوازن بين البحوث الأساسية والتطبيقية. وتضيف فيليبس أن العلوم التجريبية والتطبيقية فضّلت على البحوث الأساسية في الضائقات المالية السابقة. وإذا حدث هذا الآن، فقد تفقد الولايات المتحدة قدراتها التنافسية بعد عقود في المستقبل. وتختتم فيليبس حديثها قائلة: «ستتقلص فرصنا المستقبلية».

من زاوية أخرى، يقول فارموس: إنه في وقت تسترعي فيه مكافحة فيروس كورونا الجديد انتباه العموم والجهات التشريعية أيضاً، قد

يتوقع خبراء بأن تفقد الولايات المتحدة قدراتها العلمية التنافسية إذا تعرضت لضربة اقتصادية كبيرة

المستقبل. ويجدر بالذكر أنه عقب ذلك التدهور الاقتصادي، ضخت الحكومة الأمريكية أموالاً إضافية إلى الوكالات العلمية الفيدرالية، بهدف إطلاق برامج في إطار «قانون الانتعاش وإعادة الاستثمار الأمريكي» (ARRA)، وهي خطة وطنية لتعزيز الأنشطة البحثية عبر القطاعات كافة. مثلاً: تلقت معاهد الصحة الوطنية الأمريكية آنذاك 10.8 مليارات دولار أمريكي إضافية عام 2009 إلى جانب ميزانيتها السنوية البالغة 30 مليار دولار. وقد مثلت التمويلات التي أمّنتها هذا القانون «مبلغاً هائلاً من المال» آنذاك، حسب تعبير جيفري زابترز، مدير العلاقات التشريعية باتحاد الجمعيات الأمريكية لعلم الأحياء التجريبي (FASEB) في مدينة بيتسبرغ بولاية ميريلاند.

## مطالب كبرى

من المتوقع أن تتزايد الحاجة إلى التمويلات حالياً ولاحقاً مقارنة مع الحقبة الماضية. ففي أوائل نيسان 2020، تقدّم ائتلاف يمثل الجامعات الأمريكية إلى الكونغرس بطلب يلتزم فيه صرف 26 مليار دولار لوكالات تمويل العلوم لدعم القوى العاملة المشغلة بالعلوم، وإعادة فتح المختبرات الأكاديمية. ويمكن لهذا التمويل مثلاً أن يخفف من وطأة تأخر المنح، ويبيد إنشاء مستعمرات الفئران التي اضطرت المختبرات لقتلها، وأن يزيد المتاجر بمعدات الوقاية الشخصية التي تم التبرع بها لجهود مكافحة الجائحة.

وحتى الآن، ومن مبلغ يقارب ثلاثة تريليونات دولار، اعتمده الكونغرس لجهود الإغاثة في هذا الوضع الطارئ، تم رصد أربعة مليارات دولار تقريباً لوكالات العلوم الفيدرالية، من أجل أنشطتها المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا الجديد، التي منها: تطوير اللقاحات والعلاجات. وتتوقع مجموعات على غرار اتحاد الجمعيات الأمريكية لعلم الأحياء التجريبي أن تلحق إجراءات تجميد التبعات وتقليص المختبرات ضرراً شديداً بأعضاء

# العراق: نية الحكومة في مكان والواقع في مكان آخر



المصلحة الأمريكية، ولتستمر اللقاءات الثنائية العراقية- الإيرانية والعراقية-السعودية بعد ذلك للهدف ذاته.

## «إس-400» على الطاولة

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الصحة والبيئة في العراق عن إكمال تعاقدها لاستيراد لقاح «سبوتنيك-V» الذي كانت تجري محاولات عرقلته أمريكياً والاستعاضة عنه باللقاحات الغربية، ومن جهة أخرى، أكد نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي، نايف الشمري، بأن حكومته ستتعاقد خلال الأشهر المقبلة لشراء منظومة دفاع جوي، وكان قد سبقت ذلك توقعات باستيراد العراق منظومة «إس-400» الروسية وكان منها صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية في مقال نشرته حول الأمر، نقلاً عن برلمانين عراقيين بأن «الحكومة العراقية تدرس المضي قدماً بمناقشة شراء أنظمة إس-400» للدفاع الجوي، لكن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت أنها قد تفرض عقوبات عليها في حال قررت شراء الأنظمة الروسية.

لا تجدي- بالنتيجة- كل محاولات الحكومة العراقية للمضي بالاتجاه الذي ترغبه بالتوافق مع المصلحة الأمريكية، فلم تنه الاحتجاجات العراقية، ولم تنه التعاون مع إيران، ولا تزال الاتفاقات الاقتصادية الخليجية والمصرية بحدودها الدنيا ومعركة، وغير قادرة على الاستمرار بالالتفاف على القرار البرلماني بإخراج القوات الأجنبية، وأكثر من ذلك، يزداد التعاون مع روسيا والصين وإيران تدريجياً على حساب التراجع الأمريكي منها، ليكون الخطر الأكبر المقبل هو لحظة الخروج الأمريكي تلك، والتي اعتدنا أن يجري بلحظة مدروسة بمحاولة لإنتاج أكبر قدر من الضرر والتوتر.

منهم بقاءها، مع عدم صدور نفي من الحكومة الحالية لهذه التصريحات، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن هذه الحكومة ليست صادقة، ولا مؤهلة، ولا قادرة على تحقيق إرادة الشعب العراقي» ويختتم بأن «عمليات المقاومة الجهادية مستمرة، بل ستأخذ منحى تصاعدياً ضد الاحتلال، وبما يجبرهم على الخروج مهزومين كما هزموا من قبل».

## اغتيال نشطاء والتصعيد على إيران

خلال هذه التطورات جرى اغتيال أحد النشطاء العراقيين في الحراك التشريعي، إيهاب الوزني، وتلته محاولة اغتيال للصحفي أحمد حسن، ولا يصعب على أحد البحث عن لديه المصلحة بذلك، والمتخوف من الحراك العراقي منذ قيامه في 2019، وهو أولاً: منظومة المحاصصة العراقية وصانعيها الأمريكي، ليجري تحويل هذه البديهة إعلامياً بوجه إيران، والتحريض والتعبئة عليها لينتج عنها هجوم على قنصليتها في بغداد، الأمر الذي انتقدته طهران بحدة، وأكدت علانية ببيان صدر عن سفارتها قبيل الاعتداء بأنها لم ولن تطلب اغتيال النشطاء العراقيين، وتدين «حادثة اغتيال الناشط المدني إيهاب الوزني».

لكن وعلى الرغم من التصعيد على إيران في العراق، ومحاولات حكومة الكاظمي لتقليص التعاون معها عبر إيجاد بدائل عن استيراد الغاز والطاقة الكهربائية منها بالخليج مثلاً، إلا أن ذلك لم يفلح حتى الآن، بل وعلى العكس من ذلك، حيث استضاف العراق عدة جولات حوار بين إيران والسعودية في مسعى للتقارب بين البلدين الإقليميين المتخاصمين، والذي يعكس تغييراً في موازين القوى الدولية أساساً



## استضاف

العراق عدة

جولات حوار

بين إيران

والسعودية

في مسعى

للتقارب

بين البلدين

الإقليميين

المتخاصمين

والذي يعكس

تغييراً في

موازين القوى

الدولية أساساً

بغير المصلحة

الأمريكية

على مسألة الخروج عبر الترويج ببقاء القوات الأجنبية، وتبريره وتغطيته، بمسائل الدعم والتدريب والتعاون الاستخباراتي، ففي 18 من الشهر التقى رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي مع مساعد الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي «الناتو» وجاء في البيان: الحكومة باسم الكاظمي، بحثوا «رفع مستوى قدرات العراق العسكرية ضمن أطر التدريب والمشورة وتطوير البنى المؤسساتية وغيرها» وأن «الحكومة العراقية تسعى إلى تعزيز العلاقات مع الناتو، وأهمية أن ترتقي إلى بداية جديدة ومثمرة تنحصر في المجالات غير القتالية» وكان لحلف «الناتو» مجالات غير قتالية أساساً؟

أدى هذا السلوك الحكومي إلى رفع نسبة التصعيد السياسي والميداني المطالب بالخروج الأجنبي عبر زيادة الاستهداف العسكري لقوات التحالف، وصولاً إلى الاحتجاجات العراقية التي خرجت تضامناً مع الشعب الفلسطيني خلال الأسبوع الماضي، وجرى خلالها إحراق الأعلام الأمريكية والمطالبة بإخراجها. ليجري الكاظمي لقاءً آخر مع قائد القيادة المركزية الأمريكية، كينيث مكييزي، بغية دراسة كيفية انسحاب قوات التحالف الدولي من البلاد والياتها، وبأن واحد يعلن المتحدث باسم جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، صباح نعمان، عن وضع إستراتيجية تمتد لـ «خمس سنوات» (!) لمكافحة الإرهاب في العراق، لم يجر خلالها استبعاد التعاون الاستخباراتي والعسكري مع القوات الغربية.

لتصدر فصائل «المقاومة» العراقية بياناً عن «تنسيقية المقاومة العراقية» تتوعد بالتصعيد ضد الاحتلال، جاء فيه: أن المسؤولين الأمريكيين يصرحون بأنه «لا جدولة قريبة لانسحاب قواتهم، وأن الحكومة العراقية هي التي طلبت

منذ الحملة الأخيرة لإخراج القوات الأجنبية من العراق وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، عاد تنظيم «داعش» للنشاط مجدداً في مسرحية يجري خلالها التدرج بالتنظيم الإرهابي لإطالة عمر النواجد الأمريكي بالتعاون مع أطراف داخلية، إلا أن النتيجة كانت ازدياد نسبة وجدة المطالب بالخروج الأجنبي في نهاية المطاف. وبينما تسعى الحكومة العراقية الحالية إلى التودد غرباً وخليجياً في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، عبر المناورة على القرار البرلماني القاضي بإخراج القوات الأجنبية، وإيجاد بوابات استيراد للطاقة الكهربائية والغاز خليجياً، تصطدم بالوقائع وتنسحب نحو الشرق بغير رغبتها.

## ■ ملاذ سعد

ضغوط نحو إخراج القوات الأجنبية كان سقفاً ما صرح به الأمريكي بعد كل الهجمات الموجهة على قواته وقواعده العسكرية في العراق، والاستهداف لأرتال الدعم اللوجستية لقوات التحالف الدولي قول المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية في الخامس من الشهر الجاري بأنهم سيردون «في الزمان والمكان اللذين نختارهما»، وليجري في اليوم التالي استهداف رتلين تابعين للتحالف الدولي في منطقتين مختلفتين في العراق.

وإثر هذه الهجمات أعلنت الشركة الأمريكية «مارتين لوكهيد» المشرفة على صيانة طائرات F-16 قرارها مغادرة العراق وقد صرحت لـ RT بأن «موظفي الشركة الذين يبلغ عددهم أكثر من 80 موظفاً قرروا مغادرة العراق بسبب الهجمات التي تطالهم»، ومن ثم لتحاول الحكومة العراقية مفاوضة الشركة على بقاءهم عبر إعادة تمركز الشركة في مكان آخر و«مؤمن» عوضاً عن قاعدة «بلد» الجوية. وتحاول الحكومة العراقية الالتفاف

# «الجيش الذي لا يقهر» خسِر



المستوطنات التي اغتصبت منهم وحرمت عليهم قبل أيام قليلة.

## «فترة الهدوء»

في أثناء عملية التحضيرات للانسحاب، وفي كلمة ألقاها دان هاريل، وهو أحد قادة جيش الاحتلال على جنوده قبل انسحابهم من القطاع قال فيها: «أمل أن يكون خروج قواتنا من قطاع غزة بمثابة بداية فترة من الهدوء»، لكن الاحتلال خسِر الرهان مجدداً، فانسحب من القطاع أولاً في حماية نفسه من ضربات المقاومة الفلسطينية، ليجد نفسه أمام مقاومة أشد، وأكثر تنظيماً استطاعت تحويل كامل أراضي القطاع إلى منصات لاستهداف الكيان، وإن كان الغرض الحقيقي من الانسحاب هو عجز الاحتلال عن احتواء المقاومة الفلسطينية، والتكلفة الباهظة لحماية المستوطنات في القطاع، استطاعت المقاومة الفلسطينية اليوم البقاء على الرغم من الحصار الشديد، واستطاعت تطوير وتنظيم قدراتها العسكرية، لتتجج بتوسيع دائرة الاشتباك لتشمل مستوطنات أخرى خارج القطاع، وتتجج في استهداف تل أبيب وغيرها من مدن الكيان الحيوية. فالكيان الصهيوني انسحب من قطاع غزة خاسراً، وفشلت خطة البديلة القائمة على الانسحاب وخنق الفلسطينيين داخل القطاع. ولهذا لا يجب قادة الكيان اليوم استعراض الحجج التي برروا من خلالها انسحابهم من غزة، فهي تظهر اليوم أنهم كانوا يتلقون الضربات منذ ذلك الوقت، لكن تضليلهم الشديد أحرّ ظهور هذه الحقيقة.

## دور سلطة أوسلو اللاحق

شكل الانسحاب من القطاع أزمة حقيقية، وتحديداً عندما وُضع احتمال على الطاولة بأن تتحول الضفة الغربية لـ «قطاع غزة» جديد، أي: أن تصبح الضفة منصة لمقاومة شعبية مسلحة توجه الضربات المتتالية باتجاه الكيان، ليضطر للتعامل مع جبهتين لا يمكن التعامل معهما بالطرق العسكرية التقليدية، بالإضافة إلى انتفاضة فلسطينية شعبية تشمل القدس وكل المناطق الواقعة تحت السيطرة الصهيونية

## لماذا انسحب الكيان من غزة؟

وقعت غزة تحت الاحتلال «الإسرائيلي» المباشر كنتيجة لنكسة 1967 وبدأت تعامل كغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعمل الكيان على بناء المستوطنات فيها وإقامة الحواجز والشبكات العسكرية، وعبر تحويلها إلى أحياء عربية محاصرة بمستوطنات صهيونية، ومعزولة عن بعضها البعض، بشكل يقارب سياسة الكيان في الضفة الغربية اليوم. لكن ما جرى أن مقاومة شعبية شديدة في القطاع جعلت من تأمين هذه المستوطنات أمراً بالغ الصعوبة، لا بل إن بعض المصادر تتحدث عن أن تأمينها بات أشبه بحالة استنزاف للكيان، وخصوصاً أن التواجد الفلسطيني الكثيف في القطاع كان يجعل من إخضاعه أمراً مستحيلاً، لذلك بدأ رئيس الوزراء الصهيوني أرييل شارون، بالترويج لخطة الانسحاب من القطاع. وعمل شارون وقتها على تصدير هذه الخطة بوصفها «نجاحاً إسرائيلياً»، وقام بالترويج على أساس أنها خطوة لاحتواء غزة، تقوم على حصارها وتضييق الخناق عليها، وتضمن أمن «دولة إسرائيل». وتسمح للكيان بالتحرك بنقل تركيزه باتجاه الضفة الغربية.

وفي أثناء ترويج شارون لهذه الخطة كان يكرر دائماً أن «هذه الخطوة تجري من موقع القوة وليس الضعف»، فكانت الرواية الصهيونية تقوم على أساس أن الانسحاب من القطاع سيسهل احتوائه أكثر، ويقلل خسائر الكيان الكبيرة التي تكبدها في تأمين مستوطناته في غزة، ونظراً لأن «إسرائيل» دولة لا تقهر» كانت هذه الرواية مقبولة حتى لدى أوساط فلسطينية وعربية، وحاول البعض التحذير من أن ما يقوم به الكيان هو تكتيك جديد لن يغير من واقع الاحتلال، وما هو إلا إعادة للتوضيح لا أكثر. ولذلك غابت صور المستوطنين الذين جرى إخلاؤهم، وغابت عمليات الإخلاء القسري التي فرضها الجيش على من رفض هذه الخطة، وانسحب الاحتلال في 15 آب 2005 ومشى الفلسطينيون مجدداً على أنقاض

على الرغم من الإعلان عن وقف إطلاق النار بين فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة والاحتلال الإسرائيلي، لم تتوقف الحركة الشعبية التي شملت كامل الأراضي المحتلة، والتي جاءت تعبيراً صادقاً عن رفض الفلسطينيين للاحتلال، ورفضهم لكل من ساوم على القضية باسمهم، وإن كنا لا نزال في بداية مرحلة جديدة، فإنه لزام علينا محاولة قراءة مقدماتها وملاحمها، ووضع التصورات الأولية لما ستحملة فصول الصراع القادمة.

## ■ علاء ابو فراج

بأسطورة الجيش الذي لا يقهر، لأنه الدعامة التي يبني عليها كل شيء آخر، واعترافه بأنها أسطورة، أو ذكرى مضت، يعني بالضرورة اعترافه بأن وجوده بحد ذاته بات على المحك.

## سلاح الكذب والمراوغة

يحاول الجزء الأكبر من الماكينة الإعلامية للاحتلال «الإسرائيلي» وصيبتها في المنطقة العربية، تصوير أن المعركة الأخيرة انتهت بانتصار الكيان على أعدائه الذي يحاول حصرهم بـ «حماس» وحدها، وهذا سلوك متوقع وطبيعي، فالخسائر المتكررة تثبت الشك بقدرات الكيان العسكرية. لذلك لجأ الكيان لتصوير نفسه متفوقاً منتصراً دائماً، وفي الحقيقة، غطت هذه «الجعجة غياب الطحين» لوقت من الزمن، وحاول تضليل الرأي العام لا على المستوى العربي فحسب، بل تحديداً في داخل الكيان. فيجري في وسائل الإعلام نقاش مطول توضع فيه خسائر غزة في مقابل خسائر الكيان في جدول يُسطح طبيعة الصراع، ويحصرها بما ينتج عنه من خسائر في الأرواح والمباني، وعلى هذا الأساس تظهر «إسرائيل منتصرة» لا في حروبها في غزة، بل في حرب 2006 مع حزب الله أيضاً. لكن نتائج هذه الحروب لا تقاس بخسائرها أبداً، فالخسائر المادية والجسدية مستمرة منذ الاحتلال ولم تتوقف، لا بل ما يغيب عن الذهن اليوم، أن صاروخاً واحداً يخرج من غزة إلى المستوطنات يُعد خسارة بالنسبة للكيان. ولا يقوم هذا الاستنتاج على أساس رفع الروح المعنوية عبر تضخيم أثره، بل على العكس، فهو يستند إلى حقيقة لا يمكن إنكارها، حقيقة بسيطة موجودة في التاريخ القريب جداً، تاريخ انسحاب الكيان من غزة.

**خسر الكيان  
المعركة في غزة  
وانسحب تاركاً  
مستوطناته ركاماً  
كي لا يشاهد أحد  
فلسطينياً يتجول  
في شوارعها  
منتصراً**

واحدة من ميزات التاريخ الكثيرة، هي قدرته على تقديم إجابات لبعض المسائل المطروحة في الحاضر، وهذا ما يفسر ذلك الهجوم الشرس الذي يتعرض له تاريخ منطقتنا، وتحديدًا ذلك الجزء المرتبط بمقاومة الاستعمار الغربي، وهذا التشويه يستهدف أيضاً تاريخ القضية الفلسطينية منذ النكبة وحتى اللحظة. وتشويه تاريخنا يعني بالضرورة تبييض تاريخ الغزاة، فالكيان الصهيوني قدّم روايته لما حصل وجرى صياغتها والدفاع عنها وتلميعها. فكان مضطراً منذ نشأته لتقديم رواية تاريخية وسياسية تبرر وجوده، وكان معنياً في الوقت نفسه أن يقدم «برنامجاً سياسياً» للمهاجرين الذين قدموا كجزء من خطة الاستيطان الصهيوني، ووضعت «مشكلة سكان الأرض الأصليين» على رأس البرنامج السياسي، والتي شهدنا تنفيذها خلال كل العقود الماضية. فالكيان عمل على القتل والتهجير القسري، ومن ثمّ تفريق الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج، وبين حملة الجنسية «الإسرائيلية» وغيرهم من الفلسطينيين الذين استطاعوا الحفاظ على جنسيتهم. فالاحتلال في الواقع واجه مشكلة أساسية منذ بدايته، وهي أنه محكوم بتصفية القضية الفلسطينية عبر تصفية كل من يتبناها فعلياً. لكنه وعلى الرغم من محاولاته الكثيرة، فشل في تأمين هذا الشرط الضروري لبقائه، وهذا ما يفسر جزءاً أساسياً من أزمة الكيان الوجودية. عمل الكيان على تصوير جيشه بأنه قوة لا تقهر، وبأن دولته باقية استناداً لهذه القوة النوعية تحديداً. فالكيان، وعلى الرغم من أزمته والضربات التي تلقاها يتمسك

## الصورة عالمياً



• أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال أول لقاء له مع نظيره الأمريكي، أنتوني بلينكن، استعداد روسيا لبحث كل القضايا الخلافية، داعياً إلى الاستفادة من الإمكانيات الدبلوماسية.



• حث مفوض السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل - كافة الأطراف المنخرطة في الاتفاق النووي مع إيران على اتخاذ القرارات السياسية المناسبة للوصول إلى توافق وإعادة إحياء الصفقة.



• أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن على أهمية استمرار تعاون واشنطن مع أنقرة، وذلك عقب مكالمة هاتفية أجراها مع نظيره التركي مولود تشاوش أوغلو.



• كشف عضو بمجلس الشيوخ البرازيلي، أن رئيس الحكم اليميني العسكري في البلاد، جاير بولسونارو، لم يرغب أبداً في شراء لقاحات واقية من كوفيد-19 مفضلاً اكتساب الجموع لـ «مناعة القطيع» من الفيروس.



• أعلن وزير الخارجية الأوكراني ديمتري كوليبا، أن التحضير للقاء الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأوكراني فلاديمير زيلينسكي يجري بصعوبة، وأضاف: أنه لن يتم اللقاء مع بوتين إن لم يدر الحديث عن دونباس والقرم.



• قالت وزارة الدفاع الروسية: إن وزير الدفاع سيرغي شويغو أجرى مساء يوم 19 أيار، محادثات هاتفية مع نظيره الأرمني فاغارشاك هاروتيونيان.

## معركة جديدة... فماذا بعد؟



التي تقول: إن الشكل الوحيد للمقاومة هو تلك «السلمية منها» وما عدا ذلك هو اختصاص «المنظمات الإرهابية» كحماس وحزب الله وغيرها من المنظمات التي اشتبكت عسكرياً مع الكيان.

الأرض، لم تكن لتتمر لولا خضوع سلطة أوصلو، التي حاولت إجبار الفلسطينيين لأن يسلكوا طريق المفاوضات والمساومة على قضيتهم، وحاولت أن تفرض عليهم تبني وصفة مؤسسات المجتمع المدني الأمريكية،

سلطة أوصلو وبقاء التنسيق الأمني، والحفاظ على الانقسام الفلسطيني، أي: عبر خلق الفلسطينيين بأياد فلسطينية، وهو ما جرى في الفترة الماضية، فالتوسع الصهيوني داخل الضفة وكل الممارسات الجارية على

المباشرة - وهو ما شهد الكيان بروفاً أولية له في الأحداث الأخيرة في اللد وغيرها - وهنا لعبت سلطة أوصلو دوراً محورياً في ضرب هذا الاحتمال، فالحل الصهيوني الوحيد لمنع أية مقاومة شعبية في الضفة، هو بقاء

لوزارة الشؤون الإستراتيجية الصهيونية يوسي كوبرفاسر: «إن السلطة الفلسطينية قائمة بفضل حراب إسرائيل» وعليه تدرك «إسرائيل» أن معركة كبرى تنتظرها قريباً، ربما نرى يومها مستوطنات صهيونية تتسويها جرافات الاحتلال بالأرض، تماماً كما جرى في غزة.

يتجول في شوارعها منتصراً، ويراهن اليوم على ورقة مهمة، وهي الحفاظ على الانقسام الفلسطيني وبقاء سلطة أوصلو، لكنهم مدركون بالطبع أن الشارع الفلسطيني يتحرك باتجاهات معاكسة لرغبتهم، ويدركون أيضاً أن الشارع عندما يصطدم مع سلطة أوصلو سيصطدم مع الاحتلال مباشرة، فكما قال المدير العام السابق

لن يعترف الكيان بهزائمهم، وسيغطيها بدخان كثيف، فجورج بوش الابن وصف انسحاب الكيان من غزة «بالتصرف الشجاع» ليؤكد أسطورة الجيش الذي لا يقهر، لكن ما يجري اليوم يضعف إمكانية التضليل الكبرى هذه. فالكيان خسر المعركة في غزة وانسحب تاركاً مستوطناته ركاماً، كي لا يشاهد أحد فلسطينياً

## موجة الاحتجاجات تدخل كولومبيا



## ■ حمزة طحان

إشر الاحتجاجات، تراجعت الحكومة الكولومبية عن الخطة الضريبية، إلا أن مطالب المحتجين قد توسعت لتشمل مسائل الدعم الاقتصادي لجهاز الدولة والوضع المعيشي وقمع القوى الأمنية والشرطة، وصولاً إلى دعوات بتغيير الحكومة اليمينية القائمة بقيادة رئيسها إيفان داکو ماركيز.

الاحتجاجات الكولومبية خرجت نتيجة سنين من الانحدار في الوضع المعيشي والحريات السياسية بطبيعية الحال، وقد تسارعت في العام الماضي مع الأزمة الرأسمالية وأزمة كوفيد-19، وقد وصلت نسبة البطالة إلى ما يقرب 17%، وتجري محاولات قمع الحركة الشعبية وكسرها الآن، إضافة إلى اتهامها بالتخريب والإرهاب، حيث وصلت أعداد القتلى من المحتجين منذ بداية المظاهرات لأكثر من 40 قتيلاً. تحت ضغط الحركة

تجري في كولومبيا احتجاجات واسعة بدأت في 28 نيسان بعد أن دعت نقابات العمال في البلاد واتحادات الطلبة إلى إضراب وطني عام بشرارة قرار الحكومة الكولومبية خطة ضريبية جديدة تحابي مصالح رؤوس الأموال على حساب العمال.

لدى كولومبيا قائلة بأنها «لا أساس لها من الصحة وتفقر إلى الأدلة». من غير الواضح بعد ما قد تؤول إليه الأحداث في كولومبيا، إلا أن ما قد جرى تثبيته عبر هذه الموجة الشعبية، هو أن الحكومة اليمينية الحالية بقيادة داکو قد انتهت مدة صلاحيتها تماماً، وما يتبقى هو قدرة الكولومبيين على إنفاذ تغيير يعبر عن مصالحهم ومطالبهم أجلاً أم عاجلاً.

الآن، وبتناقض ما بين أقوال دوكو المشيرة إلى الحوار وأفعال حكومته القديمة - الجديدة إضافة إلى استمرار القمع على الأرض. فضلاً عن ذلك، تعمد الحكومة الكولومبية المدعومة أمريكياً إلى تشويه وتحوير الحراك الشعبي وتدويله، عبر اتهام وزير الدفاع الوطني الكولومبي، ديبغو مولانو أبونتي، بمشاركة روسيا في الاحتجاجات، وهو ما نفته السفارة الروسية

الاحتجاجية الواسعة والإضراب وإغلاق الطرقات - مما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة وصلت نحو ملياري دولار - تحاول الحكومة الكولومبية إجراء محادثات ومفاوضات مع قادة النقابات واتحادات الطلاب، إلا أن المحتجين لا يزالون يعربون عن شكوكهم من جدوى هذه المحادثات حالياً، خاصة وأنها لم تثمر عن شيء، أو تعط أية ضمانات حتى

# انخفاض الطلب على العمالة المستمر



مدرسة أكسفورد/ مارتن على أن 47% من الوظائف في الولايات المتحدة معرضة لخطر كبير بسبب الأتمتة. تبنت دراسة حديثة من منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بأن 14% من الوظائف في دول المنظمة معرضة لخطر كبير، مع وجود 32% معرضين لخطر حدوث تغيير كبير أثناء تنفيذها «بسبب زيادة العمالة بدلاً من استبدالها بالابتكار».

لكن هل يعني هذا قطيعة نوعية مع الماضي؟ 57% من الوظائف التي شغلها العمال في الستينات لم تعد موجودة اليوم. في الواقع، تبين أن الأتمتة هي سمة ثابتة من سمات التاريخ الرأسمالي. بينما على النقيض من ذلك، فخطاب الأتمتة الذي يستقرى حالات التغيير التكنولوجي وصولاً إلى نظرية اجتماعية أوسع، ليس ثابتاً، ويتكرر بشكل دوري في التاريخ الحديث. يمكننا ملاحظة الإثارة حول عصر الأتمتة القادم منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل. ثم عادت للظهور بقوة في ثلاثينات وخمسينات وثمانينات القرن الماضي، قبل ظهورها مجدداً في بداية القرن الحادي والعشرين. وفي كل مرة كانت تصاحبها تنبؤات عن عصر قادم من البطالة الكارثية والانهيال الاجتماعي. هناك أمر مشترك في هذه الرؤى المستقبلية المتباعدة تاريخياً: الإشارة لاحتمالات المثالية الكامنة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. فالخطأ هنا هو الافتراض بأنه من خلال التحولات التكنولوجية المستمرة، سيتم الكشف عن هذه الاحتمالات الطوباوية/ اليوتوبية عما قريب من خلال كارثة البطالة الاجتماعية.

## نقص الطلب على العمالة

ليس هناك سبب أكثر جاذبية لانتشار خطاب الأتمتة أكثر من أننا نعيش الكثير من العواقب التي يذكرها هذا الخطاب، فقد فشلت الرأسمالية العالمية بشكل واضح بتزويد البشر بالوظائف التي يحتاجونها. بكلام آخر:

مارتين فورد من «أكثر السيناريوهات طويلة الأمد المرعبة، حيث يتدبر النظام الاقتصادي العالمي أمر التأقلم مع الواقع الجديد... ما سيقود إلى إقناع مؤتمت».

تبني «رجال أعمال الجينز» في وادي السيليكون بدورهم خطاب الأتمتة، فزرى بيل غيتس يدعو إلى فرض ضريبة على الروبوتات. ومارك زوكربيرغ يشير على خريجي هارفارد بأن «يستكشفوا أفكاراً مثل دخل أساسي عالمي»، السياسة التي رأى إيلون ماسك بأنها تصبح «ضرورية بشكل متزايد». تعامل السياسيون ومستشاروهم بذات الطريقة مع وهم خطاب الأتمتة، حيث أصبح إحدى وجهات النظر الرائدة حول «مستقبلنا الرقمي». علق لورنس سامرز: «الأفكار الغبية حول البطالة التكنولوجية تبدو الآن ذكية بشكل متزايد... مع ركود أجور العمال وتزايد اللامساواة الاقتصادية، أصبح الخطاب أساساً طويل الأمد للحملات الرئاسية».

## مخاوف متكررة

تعتمد جميع هذه الرؤى المستقبلية، من جميع جوانب الطيف السياسي، على التنبؤ المشترك لمسار التغيير التكنولوجي. لكن هل هذه الرؤى محقة؟ للإجابة عن هذا السؤال نحتاج لتعريف للأتمتة. هناك تعريفان عمليان، الأول: يرى بأنها شكل محدد من أشكال الابتكار التكنولوجي المؤفر للعمالة، حيث تحل تقنيات الأتمتة بشكل كامل محل العمل البشري. أما الثاني: فيرى بأنها تكنولوجيا متممة للعمالة، حيث ستستمر فئات وظيفية معينة بالوجود، لكن عمال هذه الفئات سيكونون أكثر إنتاجية. ويعني هذا بأن الفئة الثانية ستؤدي إلى وجود عدد أقل من الوظائف ليشغلها العمال.

تبين أن التمييز بين هذين النوعين من التغييرات التكنولوجية صعب للغاية في الممارسة العملية. أشارت دراسة شهيرة من

يعج العالم بالحديث عن الأتمتة «التحول للاعتماد على الآلات في عمليات الإنتاج والخدمات بما في ذلك استبدال العمال بالآلات». يبدو أن التقدم السريع في الذكاء الصناعي والتعلم الآلي والروبوتات قد يغير عالم العمل. ففي بعض المصانع الأكثر تطوراً، تسعى شركات، مثل: نسلا إلى الوصول إلى إنتاج «معتم»، حيث تقوم الآلات بشكل كلي بالعمل دون الحاجة لمساهمة البشر، ويمكن تشغيلها في الظلام. بتنا نرى روبوتات يمكنها لعب كرة الطاولة وطهي الطعام وممارسة الجنس وحتى إجراء المحادثات. نرى روبوتات تقود السيارات بدون سائق، وكلاب تحمل أسلحة عسكرية «ذكية» عبر سهول مقفرة. هل نعيش آخر أيام الكدح البشري؟ هل ما سماه إدوارد بيلامي يوماً «قانون الجنة» على وشك أن يلغى، حيث يصبح «البشر» - أو الأثرياء منهم على الأقل - آلهة جدد؟

في الكثير من  
الاماكن في أوروبا  
استمر العمال  
بالعمل جنباً إلى  
جنب مع شاشات  
اللمس ويحصلون  
على أجور أعلى  
من نظرائهم في  
الولايات المتحدة

يتم بالفعل استبدال العمال بالآلات، ما أدى إلى ارتفاع نسبة «البطالة التكنولوجية». ثانياً: تشير هذه الإزاحة إلى أننا على أعتاب تحقيق مجتمع مؤتمت إلى حد كبير، حيث سيتم تنفيذ جميع الأعمال تقريباً بواسطة الآلات ذاتية الحركة الذكية. ثالثاً: الأتمتة، من حيث المبدأ، يمكنها أن تحرر البشرية من الكدح، ولكن نظراً أننا نعيش في مجتمع يعمل فيه الناس من أجل العيش، فقد يتحول هذا الحلم إلى كابوس. رابعاً: الطريقة الوحيدة لمنع كارثة جماعية هي كسر الصلة بين الدخل الذي يحصل عليه العامل، والعمل الذي يؤديه، وذلك عبر ضمان دخل أساسي عالمي، كطريقة لتدشين افتتاح مجتمع جديد.

يحذر براينيلوفسون ومكافي من «عدم وجود قانون اقتصادي يقول بأن جميع العمال، أو حتى غالبيتهم، سينتفعون من هذا التقدم». بل على العكس: فمع انخفاض الطلب على العمالة بسبب استخدام المزيد من الآلات، ستركد الأجور، وسيستولي رأس المال على الارتفاع في حصة الدخل السنوي وليس العمال. ستكون النتيجة مزيداً من اللامساواة، والتي ستطغى بدورها ما سماه «عصر الآلة الثاني» من خلال توليد «طور فشل رأسمالي» يؤدي فيه الاستيلاء الربيعي إلى مزاحمة الابتكار التكنولوجي. بينما يحذر

## ■ بقلم: أرون بيناناف ترجمة وإعداد: قاسيون

لدينا الكثير من الأسباب لنشكك بكل هذا الهذر. أولها: وعلى عكس ما يحاول الإعلام السائد تزويجه، لا تزال الآلات غير قادرة على أداء مهام البشر بالدقة والإبداع، ومثالها: ترجمة المستندات والإجابة عن الأسئلة، الأمر الذي لا يمكن إتمامه على أكمل وجه دون تدخل بشري. أو كما شهدنا الحملة الإعلامية التي مالت سان فرانسيسكو، والتي تهدد باستبدال عمال الوجبات السريعة بشاشات لمس، إذا ما تم تمرير قانون لرفع الحد الأدنى للأجور. ففي الكثير من الأماكن في أوروبا استمر العمال بالعمل جنباً إلى جنب مع شاشات اللمس، وهم يحصلون على أجور أعلى من نظرائهم في الولايات المتحدة.

## خطاب الأتمتة

إذا ما ابتعدنا عن صفحات المجالات الشهيرة التي تسوق قصصاً مخيفة فارغة عن الأتمتة، فقد تبلور على طول العقد الماضي حديث عن نظرية اجتماعية تهدف إلى تحليل التكنولوجيا الحالية والتنبؤ بمستقبلها واستكشاف عواقبها. يستند خطاب منطري الأتمتة على أربعة مقترحات رئيسية، أولاً:

# مردّه إلى فرط الإنتاج وليس الأتمتة

في منطقة سان خوسيه، حول إنتاجه إلى المناطق منخفضة الأجور. الإفراط في الإنتاج موجود أيضاً في القطاع الزراعي بشكل أشد من الصناعي حتى. وأما القطاع الخدمي فهو بالكاد يشكل حصة من الصادرات العالمي.

## الأتمتة كسبب ثانوي

في الواقع، التحولات الاقتصادية العالمية مدمرة بشكل خاص للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ليس فقط لأنها أفقر، ولكن أيضاً لأنّ التحولات نحو الأديني حصلت في عصر التوسع السريع في قوة العمل: بين 1980 والحاضر، نمت القوى العاملة المأجورة في العالم بنسبة 75%، مما أضاف أكثر من مليار شخص إلى أسواق العمل. بدأ الإفراط في الإنتاج بتشكيل أنماط النمو الاقتصادي في بلدان ما بعد الاستعمار: أدى انخفاض معدلات نمو الصادرات المصنعة إلى الولايات المتحدة وأوروبا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات إلى اندلاع أزمة الديون عام 1982، يليها التكيف الهيكلي بقيادة صندوق النقد الدولي الذي دفع البلدان لتعميق تداخلها في الأسواق العالمية، في وقت يتباطأ فيه النمو العالمي باستمرار. على الرغم من الصدمات التي تعرض لها الطب على العمالة نتيجة تباطؤ معدلات النمو العالمية والاضطرابات الاقتصادية المتزايدة، إلا أنّ أعداداً هائلة من العمال ما زالت مضطرة للبحث عن عمل من أجل العيش.

يعتبر البعض، أنّ معدلات النمو المنخفضة للنمو العالمي ليست أمراً خارجاً عن المألوف، إذا توقفنا عن المقارنة «بالعصر الذهبي» الاستثنائي بعد الحرب العالمية الثانية، وعدنا إلى حقبة أخرى، مثل السابقة للحرب. لكنّ هذا الحجاج معيب، فصحيح أنّ متوسط معدلات النمو الاقتصادي في تلك الحقبة قريب من المعدلات الحالية، لكنّ الحلول التي قامت في وقتها لم تعد قائمة: الإمبراطوريات الأوروبية التي اجتاحت العالم، ولم تحدّ من انتشار تكنولوجيا التصنيع وحسب، بل قامت بإلغاء التصنيع النشط لبقية الاقتصاد العالمي. لكن تبدو حقبة ما بين الحربين أقرب للمقارنة، حيث استمرّ انخفاض الطلب على العمالة، ما أدى إلى انعدام الأمن الوظيفي، وتزايد اللامساواة، والاضطرابات الاجتماعية التي هدّدت بتحويل العلاقات الاقتصادية. مع فارق واحد: عدد سكان العالم الذين يعتمدون اليوم على إيجاد عمل في الأسواق من أجل كسب عيشهم أكبر بكثير.

ما يصفه منظرو الأتمتة بأنه نتيجة للتكنولوجيا المتزايدة هو في الواقع نتيجة لتفاقم الركود الاقتصادي: يبدو أنّ معدلات نمو الإنتاجية ترتفع عندما تنخفض معدلات نمو الإنتاج في الواقع. هذا الخطأ ليس بدون سبب. يتمّ تحديد الطلب على العمالة من خلال الفجوة بين معدلات الإنتاجية ونمو الإنتاج. الحقيقة هي: أنّ الأسواق المزدهمة والتباطؤ الاقتصادي هو الذي يفسّر انخفاض الطلب على العمالة. مع التشديد على أنه، حتى لو لم تكن الأتمتة في حد ذاتها هي السبب الرئيسي لانخفاض الطلب على العمالة، فإنّها مع ذلك ضمن سياق اقتصاد عالمي بطيء النمو، لا تزال في أفق المستقبل القريب تهدد أعداداً كبيرة من الوظائف بالدمار. يعمل التغيير التكنولوجي هنا كسبب ثانوي لانخفاض الطلب على العمالة.



## أفة الإفراط في الإنتاج

الأمر الذي يغيب عن شروحات منظري الأتمتة هو: أنّ ميل انخفاض التصنيع يحدث في جميع أنحاء العالم. انخفض المعدل الواسع السنوي في الخمسينات والستينات بنسبة 7,1%، وزاد الانخفاض بنسبة 4,8% في السبعينات، وبنسبة 3% بين 1980 و2007. منذ الأزمة المالية 2008 وحتى عام 2014 فقط سنوياً، وهو أقلّ من ربع وتيرة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

يمكننا من هنا أن نفهم أنّ موجة اللاتصنيع ونقص العمالة فيها ليست ناجمة عن التغييرات التكنولوجية، بل بسبب فرط الإنتاجية بالنسبة للأسواق العالمية. يسمح لنا هذا الشرح بفهم عدد من السمات لهذه الظاهرة التي تبدو متناقضة. كمثال: يشرح فرط الإنتاجية لماذا تصاحب اللاتصنيع مع بناء سلاسل توريد هائلة تعتمد على العمالة، والتي تكون عادة أكثر إضراراً بالبيئة. تبدأ النقطة المفتاحية لهذا الفهم منذ الستينات، عندما عززت المنتجات الألمانية واليابانية منخفضة التكاليف الأسواق الأمريكية، لتزيد الواردات الصناعية الأمريكية من أقلّ من 7% في منتصف الستينات إلى 16% في بداية السبعينات.

ومن تلك النقطة فصاعداً، وبعد أن تبيّن بأنّ الإنتاجية المرتفعة لن تقي كدور من المنافسة مع البلدان منخفضة تكاليف الإنتاج، بدأت الشركات الأمريكية بالاستجابة عبر عولمة الإنتاج، حيث بنت سلاسل توريد دولية، ونقلت مكونات الإنتاج ذات العمالة الأكثر كثافة إلى الخارج، وتلاعبت بالموردين ضدّ بعضهم البعض لتحقيق أفضل الأسعار. في منتصف الستينات، تمّ افتتاح أولى مناطق تجهيز الصادرات في تايوان وكوريا الجنوبية، حتى وادي السيلكون، الذي كان ينتج سابقاً رقائق الكمبيوتر في أمريكا

أي من البلدان التي ذكرناها، لم يتصاحب مع انخفاض في المخرجات الصناعية. فقد زادت القيمة الزائدة الحقيقية في التصنيع بأكثر من الضعف في الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا بين 1970 و2017. وحتى المملكة المتحدة التي سجّلت مخرجاتها الصناعية أسوأ النتائج حققت زيادة في القيمة الزائدة الحقيقية في التصنيع بنسبة 25%. وعلى هذه الإحصاءات يعتمد منظرو الأتمتة على استبدال العمال بالآلات.

لكن في الحقيقة، هذه الإحصاءات مضلّة، فالإنتاجية الصناعية لم ترتفع، وكما بين روبرت سولو: «نرى عصر الكمبيوتر في كل مكان، باستثناء إحصائيات الإنتاجية». يمكن تتبع ذلك بشكل واضح منذ 2011، حيث إنّ المخرجات الحقيقية لكل ساعة في كامل القطاع الصناعي في الولايات المتحدة كانت أدنى في 2017 منه في 2010. انهارت معدلات نمو الإنتاجية في قطاع التصنيع بشكل حاد، في الوقت الذي كان عليها أن ترتفع بشكل كبير تبعاً للأتمتة الصناعية المتزايدة. وفي ألمانيا واليابان انخفض معدل الإنتاجية بنسبة 2,4% منذ عام 2000، وهما البلدان اللذان ينافسان ويتخطيان الولايات المتحدة في استخدام الروبوتات الصناعية. تراجع التصنيع في البلدان المتقدمة رغم المزيد من الأتمتة مستمر بالحدوث.

الصين، هي الاستثناء الوحيد، ولكنه استثناء جزئي فقط. أعادت الصين مسار التصنيع بدءاً من أوائل العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، لكنها بدأت بعد ذلك بالتراجع عن التصنيع مرة أخرى في منتصف عام 2010. فقد انخفضت حصتها من العمالة التصنيعية من 19,3% في 2013 إلى 17,5% في 2017، مع احتمال حدوث المزيد من الانخفاض. لا يمكن تفسير تراجع الصين عن التصنيع لا بالأتمتة ولا بالتطور الداخلي للاقتصادات المتقدمة، فما سببه إذا؟

هناك انخفاض مستمر في الطلب على العمالة، لا ينعكس فقط في ارتفاع معدلات البطالة أو في حالات التعافي من البطالة- كما يستشهد منظرو الأتمتة كثيراً- بل أيضاً في ظاهرة ذات عواقب أكثر عمومية: انخفاض حصة العمال من الدخل.

تشير هذه التحولات إلى انخفاض جذري في قدرة العمال على المساومة. الواقع بالنسبة للعمال العادي هو أسوأ ممّا تشير إليه الإحصاءات، حيث بات نمو العائدات يميل بشكل متزايد ناحية أصحاب الدخل المرتفع. فتح هذا الأمر فجوة متنامية ليس فقط بين نمو إنتاجية العمل ومتوسط الأجور- العائدات، بل أيضاً بين نمو متوسط الأجور من جهة والأجور الأساسية من جهة أخرى. هل الأتمتة هي المسؤولة عن انخفاض الطلب على العمالة؟ الجواب المختصر: لا.

منظرو الأتمتة يشيرون عادة إلى القطاع الصناعي كسابقة لما سيحدث ويطلق قطاع الخدمات. كي نقيم حججهم، علينا أن ننظر إلى الدور الذي لعبته الأتمتة في تحديد مصير هذا القطاع. وجدت الروبوتات الصناعية منذ وقت طويل: الروبوت الأول «يونيوميت» كان موجوداً في مصانع جنرال موتورز منذ 1961. في الحقيقة زاد التوظيف بشكل مستمر في خطوط الإنتاج التي أدخلت إليها الابتكارات التكنولوجية، وبوتيرة سريعة. ذلك أنّ الانخفاض في أسعار منتجات هذه الخطوط أدّى إلى نمو الطلب عليها.

لكنّ العمالة انخفضت في القطاعات التصنيعية، بادئة بالدول المتقدمة صناعياً: انخفض عدد العمالة الصناعية في الولايات المتحدة من 22% في 1970 إلى نسبة 8% في 2017. وفي ذات الفترة في فرنسا من 23% إلى 9%، وفي المملكة المتحدة من 30% إلى 8%، وفي اليابان من 25% إلى 15%، وفي ألمانيا من 29% إلى 17%، وفي إيطاليا من 25% إلى 15%. المثير، أنّ الانخفاض في العمالة الصناعية في

# صور من إبداع الحركة الشعبية في انتفاضة الجلاء 1945



## ■ تابه الجمعة

وفي الذكرى الـ 76 لانتفاضة الجلاء، نتذكر صوراً ومحطات من إبداع الحركة الشعبية والجماهيرية في مختلف أنحاء سورية.

### قلعة الجلاء في دمشق

غصت دمشق بالمظاهرات الشعبية، وأقبل الناس على قلعة دمشق للتطوع دفاعاً عن الوطن. تحولت قلعة دمشق إلى «قلعة الجلاء»، التي كانت مركزاً للمتطوعين الوطنيين الذين قاتلوا الاستعمار. وحدثت مجزرة رهيبية عندما قصف المستعمرون مبنى البرلمان وأحياء المدينة ذهب ضحيتها قادة حامية البرلمان طيب شريك وسعيد قهوجي ورفاقهم والمئات من الشهداء والجرحى الآخرين في مختلف أنحاء دمشق. وأثناء غياب الحكومة وقصف دمشق، قاد الشيخ الجليل محمد الأشمر زمام المبادرة وفرض سلطة شعبية في حي الميدان وبقية أحياء دمشق، فبسط الأمن ومنع السرقات وضرب على أيدي اللصوص، وحمل الأسواق ومخازن الغلال، من أعمال النهب، وقام بتوزيع الوطنيين على أطراف المدينة لحمايتها، ورداً على العدوان. وتنظيم وتسيير الأمور اليومية للناس ومنع حدوث الفوضى. كما جرى تنظيم لجان حراسة الأحياء في باب توما والقصاص وغيرها من المناطق، إضافة إلى الكثير من نواحي إبداع الجماهير الدمشقية التي عكست نماذج من إبداع الجماهير التي تأخذ زمام المبادرة.

### عاصمة مؤقتة في السويداء

نجحت حركة 29 أيار التي قادها الوطنيون في تحرير محافظة السويداء ورفع العلم الوطني على قلعة السويداء وصلخد وبقية المناطق وأسر المحتلين دون إراقة الدماء، وعرفت باسم «الانقلاب الأبيض». وعندما قصف المستعمرون مدينة دمشق والبرلمان وحدث مجازر 29 أيار، أصبحت السويداء مركز الثورة السورية الكبرى التي قادها سلطان باشا الأطرش سابقاً، «عاصمة مؤقتة» لسورية ريثما تتفرج الأمور، وسافر وطنيو السويداء للمشاركة في تحرير طرطوس وتدمر واللاذقية.

### حكومة مؤقتة ونداءات في دير الزور

أعلن الوطنيون «حكومة مؤقتة» في البوكمال بعد تحريرها ريثما يتم تحرير كامل البلاد من الاستعمار والاحتلال الأجنبي. ونشرت حامية دير الزور بعد تحرير المحافظة، النداءات إلى زملائهم في الرقة لطرده المحتلين. وتعرضت دير الزور إلى قصف المستعمرين ذهب ضحيتها حوالي 200 شهيد. وشملت الحركة مدن دير الزور

والمياذين والبوكمال وبلدات الريف مثل: موحسن وغيرها. وبعد تحرير دير الزور، سافر الوطنيون إلى أقصى الشمال الشرقي في الجزيرة السورية، ورفعوا العلم الوطني في عين ديوار. كما قصف الفرنسيون مدينة الرقة بالمدافع لمدة عشرين دقيقة.

### مركز القيادة الوطنية في حماة

قضت حماة أسبوعين من المظاهرات والإضرابات، وبتاريخ 24 أيار 1945، تحولت مباراة كرة القدم إلى معارك بين الوطنيين والمحتلين. وانطلقت مظاهرة تطوف أحياء حماة يرفدها المئات من سكان الأحياء المجاورة وأغلقت المحلات أبوابها في حي الجعابرة والديباغة وتبعهم السوق الطويل. حدث إضراب عام وحاصر المتظاهرون مقر الأمن الفرنسي العام، وتسلق أحد الفتیان المبني وأنزل العلم الفرنسي ورماه للمتظاهرين الذين داسوه ومزقوه، فهتف الزجال على الأكتاف: يا ثورتنا هلي، هلي... خلي الاستعمار يولي.

وشكل الوطنيون «مركز القيادة الوطنية» الذي أخذ على عاتقه إدارة المدينة وتحريرها. وبدء المركز يذيع البيانات والتعليمات إلى الناس. كما شكل المركز لجان التموين والإعلام وضبط الأمور في المدينة. وتوافد أبناء مختلف الأرياف الحموية للمشاركة في طرد المحتلين. ونشبت معارك عنيفة انتهت بالتحرير.

### صور من حلب والجزيرة

وفي مدينة حلب، اندلعت معارك المتاريس مع المستعمرين، وحدثت مظاهرات في الأحياء، وسقط العشرات من الشهداء. وقد بدأت المعركة عندما أطلق المستعمرون النار على مظاهرة سلمية لطلاب المدارس، ثم أصبحوا

الحصار عن جنودهم في حلب. وفي الجزيرة، تشكلت القوى الوطنية من قوات الدرك التي يقودها برهان قصاب حسن في القامشلي وقوات المقاومة الشعبية بقيادة سعيد آغا دقوري وبقية الوطنيين في عمودا والدرباسية والحسكة. وتعرضت مدينتا الحسكة والقامشلي إلى قصف بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة. كما وصلت نجدات الوطنيين من دير الزور وجرى تحرير كامل الجزيرة.

### معارك حوران والساحل السوري

عندما سمع أهالي درعا بمجازر دمشق واعتقال عدد من الوطنيين في حوران، بدأت المعركة، ودامت معارك الجلاء في حوران ثلاثة أيام بلياليها، وانتهت بانتصار الأهالي على جنود الاستعمار.

وعند قيام القوات الفرنسية بضرب مقر البرلمان السوري في 29 أيار 1945 واستشهاد الكثير من الوطنيين، أرسل الشيخ صالح العلي «قائد ثورة الساحل سنوات 1919-1921» برقية إلى سعد الله الجابري رئيس المجلس النيابي السوري يعلن فيه استعداده لدعم أي إجراء يكون مناسباً ضد المستعمرين.

نص البرقية: «سيوف المجاهدين تتلمل في الأغمد، ونفوسهم في غليان واضطراب. لا نقبل أن تمتن وتخرق حرمة الاستقلال. إننا للمعتدين بالمرصاد، وسيرى الظالمون أي منقلب ينقلبون». صالح العلي

وفي كسب، شكل الوطنيون فصائل الأنصار لطرده المستعمرين، واستسلمت لهم المفزة الفرنسية بدون قتال، ثم ذهبوا للمشاركة في معارك اللاذقية، حيث نشبت معارك عنيفة، وخاصة في حي القلعة، وسقط عشرات الشهداء وعشرات الجرحى.

يطلقون النار على كل المارة في الشوارع، وكان لوحدة مختلف القوى الوطنية دور مهم في مدينة حلب خلال النضال الوطني في أيار 1945. وتحولت دار المحافظة إلى مركز لتقاطر الوفود الجماهيرية التي جاءت لقتال الاستعمار من مختلف الأحياء والأرياف. وجاء الوطنيون حتى من السقيلية واللاذقية للمشاركة في معارك الجلاء في حلب.

وخلال الإضراب الطويل في مدينة حلب أثناء انتفاضة الجلاء، تشكلت في مختلف الأحياء الحلبية «لجان توزيع الخبز». كان مهمتها جمع فم الخبز من الأهالي كل حسب حاجته وقت العصر، وتبات اللجان ساهرة في المخابز طوال الليل، ساهرين على خبز العجين وتبريده ووزن الكميات المطلوبة وتوزيعها على أصحابها صباحاً في بيوتهم، وكان السكان يستقبلون هذه اللجان بالتهليل والدعاء. واختفت الطوابير أمام الأفران وارتاح الأهالي من ساعات الانتظار.

وفي كفر تخاريم وجرابلس، حاصر الأهالي الثكنات الفرنسية ورفعوا الأعلام الوطنية فوقها. وفي عين العرب، تشكلت قيادة موحدة للهجوم على الثكنة الفرنسية ودار المستشار واحتلالها من مختلف القوميات عرباً وكرداً وأرمن. وفي منطقة عفرين، شارك الوطنيون والأهالي ورجال حركة المريدين «قادة ثورة الثلاثينات في جبل الأكراد» في النضال الوطني وتحرير المنطقة، ومن ثم المشاركة في معارك حلب. وكانت جدران مدينة الباب لا تخلو من الشعارات التي تطالب بالجلاء ورحيل المستعمرين.

كما حدثت معارك عنيفة في جسر الشغور وإدلب ونواحيها، وتوافد أهالي سراقب وبقية الأرياف لنجدة إدلب «كانت تابعة لحلب في ذلك الوقت». كما تصدى سكان جسر الشغور للحملات الفرنسية القادمة من اللاذقية لفق

في كسب شكل  
الوطنيون فصائل  
الأنصار لطرده  
المستعمرين  
واستسلمت لهم  
المفزة الفرنسية  
بدون قتال ثم  
ذهبوا للمشاركة  
في معارك اللاذقية

# مسبار على المريخ ومتحف جديد كل يومين



خصصت الحكومة الصينية المزيد من الإعانات لتعزيز التنمية المتوازنة للتعليم الإلزامي والتكامل بين المناطق الحضرية والريفية لعام 2021. ووصل حجم التمويل إلى 27 مليار دولار. ولكن الخبر اللافت كان إطلاق قمر صناعي جديد لمراقبة المحيطات وهبوط المسبار الصيني على المريخ.

## قاسيون

وإضافة إلى ذلك، أعلنت الصين خلال الأسبوع الماضي عن سلسلة جديدة من الاكتشافات في علوم الفضاء. ومن بينها: «رصد علماء صينيين أكثر من عشرة مسرعات كونية فائقة الطاقة (UHE) داخل مجرة درب التبانة، الأمر الذي من شأنه أن يقلب فهم البشرية للمجرة ويساعد في الكشف عن أصل الأشعة الكونية، الذي حير العلماء على مدى قرن من الزمن».

كما تستعد الصين لإطلاق مركبة الشحن الفضائية «تيانتشو-2» وفق ما ذكرت وكالة الفضاء المأهول الصينية، واجتاز قمر صناعي صيني الصنع للأرصاد الجوية لمدار الفجر والغسق مراجعة المصنع في بلدية شنغهاي. من جانب آخر، كتبت صحيفة الشعب اليومية: لقد تركزت الحضارة الصينية العريقة وراءها آثاراً ثقافية كنجوم

ساطعة، بما في ذلك الآثار الثقافية الجذابة والأنيقة، وبعض الآثار الثقافية المبتسمة أيضاً، وبمناسبة اليوم العالمي للمتاحف الذي يوافق 18 مايو الجاري، تستقبل هذه الآثار الثقافية كل من يدخل المتحف بسعادة التاريخ وبابتسامات مختلفة، السخيفة، والرائعة، المشاعر الرومانسية! وأعلنت وكالة شينخوا: افتتح في

إنه بنهاية عام 2020، كانت الصين موطناً لـ 5788 متحفاً تم تسجيلها لدى السلطات، بينها 1224 متحفاً على مستوى الدولة. وأضاف أنه بالرغم من تداعيات وباء كوفيد-19، إلا أن المتاحف في جميع أنحاء البلاد قدمت العام الماضي أكثر من 29 ألف معرض وسجلت حوالي 540 مليون زيارة.

المتوسط متحف جديد واحد كل يومين في جميع أنحاء الصين بين عامي 2016 و2020، حسبما ذكر نائب وزير الثقافة والسياحة لي تشون اليوم الثلاثاء. وقال لي، وهو أيضاً رئيس الهيئة الوطنية للتراث الثقافي، في حدث أقيم في بكين بمناسبة اليوم العالمي للمتاحف الموافق يوم 18 مايو،

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



ماذا كان يدرس التلاميذ في المدارس السورية سنة 1957؟ أي: في صلب فترة الازدهار الديمقراطي في سورية سنوات 1954-1958. في الصورة: قصاصات من مادة «المعلومات الوطنية» للصف الخامس الابتدائي عام 1957، وتحدثت المادة عن الحريات الديمقراطية في الدستور السوري، المجلس النيابي وأصول انتخاب النواب، المحاكم ودرجاتها وأنوعها. وكتب على غلاف الكتاب: الكتب المدرسية المؤممة.



### التراث الفلسطيني في حماة

افتتح في مخيم العائدين في حماة معرض توثيقي للتراث الوطني الفلسطيني بمناسبة الذكرى الـ 73 للنكبة. وتضمن المعرض الذي استمر ثلاثة أيام صوراً لمدينة قرى فلسطين ومقدساتها وأبرز رموزها الحضارية والتراثية. وأقيم المعرض تضامناً مع فلسطين المحتلة ويصور جانباً من النضال الفلسطيني ضد الاحتلال في مختلف المراحل التاريخية، ويضم أيضاً الوثائق التي تؤكد حق الفلسطينيين في الأرض. كما خصص جناح للأدوات والمقتنيات التراثية كالقطع النقدية والطوابع والأواني المنزلية واللباس.



### مهرجان ديربان السينمائي

أبلغ مهرجان ديربان السينمائي في جنوب إفريقيا عن طريق الرسائل أحد المخرجين السينمائيين من الكيان بأنهم لن يتمكنوا من المشاركة في المهرجان أو عرض أفلامهم السينمائية. وورد في الرسالة بأن مهرجان ديربان الدولي لن يقبل أية أعمال من الكيان بينما تُداس حقوق الفلسطينيين ويستمر القمع بلا هوادة من قبل الحكومة. وأضافت إدارة المهرجان: هذا ما عايناه خلال سنوات الفصل العنصري جنوب إفريقيا. وهذا هو بالضبط سبب فهمنا لأهمية عزل الكيان ثقافياً.

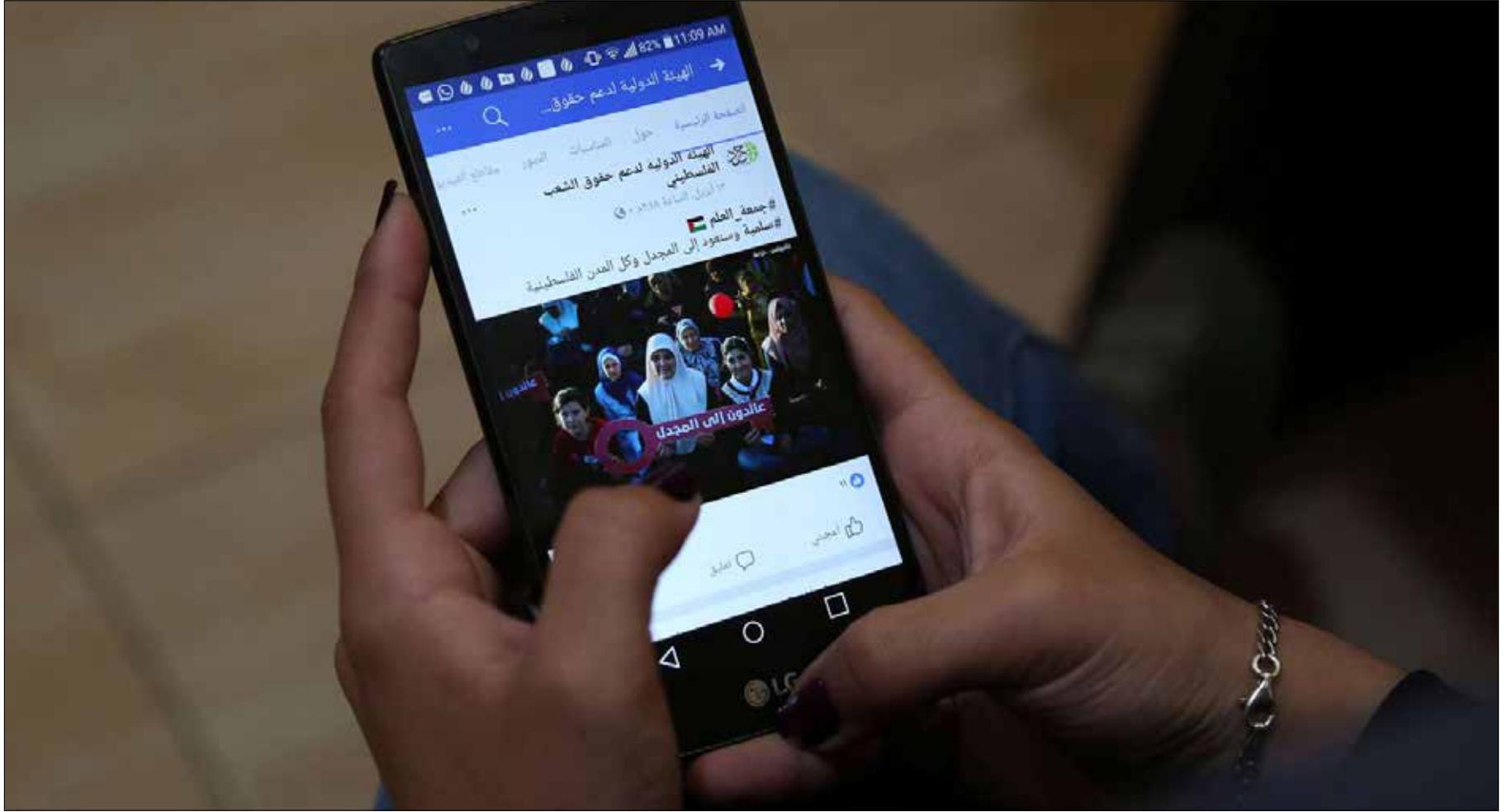
## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021/05/23» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# وحش «شبكات التواصل» يمتص الحركة



البعض، والنسبي لدى البعض الآخر، يزيد من عوارض ركود الحركة، والتضخم على المنصات «النظامية» هو أحدها. ولهذا، يجب فتح مجاري المياه، وإخراج الهواء الحبيس عبر التصدي الواعي لهذه الظواهر. أولاً: عبر إبراز وجود هذه الظاهرة للوعي العام، ونقصد لدى القوى السياسية الثورية الحية من جهة، فمكونات هذه القوى هم من أفراد في هذا المجتمع في المقام الأول، ولهم منطلق حركتهم الفردية الخاص نسبياً. والأهم هو: تقديم الطروحات البرنامجية التي تحرر علاقة الاغتراب الحالية إلى الناس بشكل عام. وهناك مهمة وضع مشاريع لبدائل مادية تشكل تحويلاً لمنطق المنصات الحالية من جهة أخرى على المدى المتوسط «يمكن مراجعة مادة قاسيون: عن «كوريين» وال «فيسبوك» الاشتراكي وقانون تفاوت التطور- عدد 897».

إنه ولا شك، أن النظام العالمي يحاصرنا إعلامياً بأسلحة فتاكة، لم تخطر ولو من قريب أو بعيد على ذهن المفكرين الثوريين الأوائل في مدى تأثيرها الجارف والكاسح واللحظي. وهذا يرفع ولا شك وزن ضرورة البدائل التقنية في يد القوى البديلة، التي يبدو أنه صار لزاماً أن تتحول إلى عمل يتخطى كل قوة بذاتها، نحو عمل دولي واسع قد تشترك «ليس بالمعنى التنسيق السياسي العالي فقط»، لا بل يجب أن تشترك به، دولٌ بحد ذاتها، وليس هذا الاحتمال بعيداً عن العمل الجبهوي الذي حصل سابقاً في التاريخ، دون أن يعني هذا العمل نوعاً من الأممية التنظيمية المباشرة. فالبنيان والجريدة والندوة والتقرير على ضرورتهم ليسوا كافين- ولا شك- لفك هذا الحصار المطبق. إنها مهمة تقتضي الإبداع لأدوات العمل الجديدة التي لم تنتج بعد.

المتضخمة (ومصدراً ربحياً لأصحابها)، تُشكل منصات أخرى مصدراً للتكسب المادي، حيث إن زيادة المعجبين والمشاركين تزيد حجم الربح المادي لصاحب الحساب، كالتيك توك مثلاً. وهذا الارتزاق بحد ذاته هو كايح للحركة خارج حدود هذه الأطر. وكما هو معروف، فكلما ركبت المياه أو انحسر الهواء في الغرف المغلقة، كلما زادت عوارض الطفيليات والأمراض.

## الحركة السياسية في تماهيها مع المنصات

هذه هي أمراض كل حركة بشكل عام، فما بالنا إذا ما صارت هذه الحركة نفسها متماهية مع هذه المنصات؟ هناك جدلية صارت بارزة، وهي أنه كلما انكبحت الحركة السياسية «كما الفرد أيضاً» عن الفعل السياسي- الاجتماعي المباشر، أي: عن الحضور الفاعل، كلما تضخم وزنها على الشبكة التي هي الفضاء المتاح للحضور. هذه الجدلية من الحضور والغياب تحضر لدى بعض التنظيمات على شكل ظاهرة ملهامة مأساوية. بعض التنظيمات «الثورية» مثلاً، إذا ما أغلق زعيم «التعبير الحر» فيسبوك صفحاتها عن المنصة، اختفت من الوجود عملياً. هذا التماهي مع المنصة يعبر عن طور ما من أطوار الحركة في مرحلة انكباحها، أو عن الحركة المأزومة بالتحديد. واليوم ولا شك، لا تزال الحركة السياسية الثورية في العالم من تداعيات مرحلة التراجع الماضي التي لم تقدر بعض الحركات الخروج منها، وهناك القوى التي خرجت من الأزمة، ولكنها تعاني اليوم من توازن القوى القائم الذي لم «يطبش» الميزان عالمياً بعد لصالح الخط الصاعد فيه. هذا التوازن له جانبه التقدمي المساعد ولا شك، ولكنه أيضاً له جوانبه الكابحة. وهذا الانكباح العام لدى

**البيان والجريدة والنهضة والتقرير على ضرورتهم ليسوا كافين لفك هذا الحصار المطبق إنها مهمة تقتضي الإبداع لأدوات العمل الجديدة التي لم تنتج بعد**

لفتنا الأسبوع الماضي، وفي سياق الصراع في فلسطين المحتلة، أن منصات التواصل «الاجتماعية» العالمية مارست انطلاقاً من دورها ووظيفتها، قمعاً للصوت المعادي للصهيونية وللكيان. أغلقت صفحات لتنظيمات، وحجبت حسابات لأفراد. فأحتمد الجدل على هذه المنصات بالذات، حول عدم ديمقراطية هذه المنصات، وعن ضرورة الصراع لانتزاع الديمقراطية منها. ولكن يبدو أن وظيفة هذه الوسائل وقاعدة عملها ليس مطروحا المس بها عملياً. وهذا يرجع ربما إلى تبادل منافع محدود بين المنصات ومستخدميها. تبادل المنافع الذي طالما جرى الكلام عنه، في إطار محاولة الأفراد إشباع الحاجات التي ضاق بها المجتمع، فأنفتح لها «الصدر الرحب» لهذه المنصات!

## د.محمد المعوش

### الصراع على أرض العدو

يبدو أنهم يرون لنشاطهم وجوداً، أو احتمال الوجود خارج هذه المنصات. وهكذا يتم تأطير مجمل الحركة الاجتماعية السياسية في قنوات عمل النظام نفسه. فخوارزميات المنصات الاجتماعية تقوم بدور توجيه النشاط، ومحاصرة المستخدم بما يريد هو نفسه رؤيته، كعمل المشعوذة، أو العرافة، أو الأبراج، التي تقدم للذي يلجأ إليها بما يريد سماعه غالباً. إضافة، إلى أن المنصات ترفع وهماً من الوزن الشخصي للفرد عبر إبراز أهمية منتجه الذي يقدمه، والمعيار هو مدى التجاوب. هكذا تتغلق الدائرة، فاجتلاب اعتراف أكبر يتطلب مجهوداً أكبر. ما هو هذا المجهود؟ إنه تضخيم قوة الفرد، وإبراز تمايزه ضمن حدود المعايير الاجتماعية نفسها للنجاح الفردي. إنها فعلاً لمهمة شاقة بائسة.

### تبادل منافع وهمي

في هذه الدائرة المغلقة البائسة التي تزيد ضيقاً شيئاً فشيئاً، هناك قاعدة تاريخية من قلب تراث النظام الرأسمالي نفسه تفعل فعلها. إنها قاعدة الإنتفاع على حساب النظام نفسه. هي قاعدة الارتزاق على جسم النظام، إما معنوياً أو مادياً. فإضافة إلى فيسبوك الذي يشكل أساساً مصدراً للإشباع المعنوي للذاتيات

يجب التذكير مجدداً بأن قاعدة عمل هذه المنصات السائدة، ومنها: فيسبوك، لا تختلف نهائياً عن قاعدة عمل الرأسمالية. إنها موجهة ربحياً، استهلاكية في قيمها وتعزز الفردانية الليبرالية، وهي تفتيتية واحتكارية في أن. فلم الاستغراب من سلوكها القمعي الذي عبر عنه مستخدمو هذه الشبكات؟ إن هذه المنصات تعمل ضمن وظيفة عامة، هي تعطيل فعالية الحركة الاجتماعية عبر استيعابها. هذا مشابه لتيارات فكرية- سياسية ظهرت في التاريخ، وكانت تسعى إلى التلاؤم مع قواعد عمل النظام القائم وعلى أرضه. مثال عليها: هو التيار البرلماني، الذي حصر النضال ضمن «الديمقراطية البورجوازية» نفسها، أي: ضمن المفهوم البرجوازي للديمقراطية التمثيلية. طرح الأسبوع الماضي عن تخفيض تصنيف فيسبوك على الشبكة من خلال تخفيض التقييم من قبل المشاركين أنفسهم. إنها علاقة لافتة فعلاً، كيف أن الناشطين على المنصة التي يتنفسون معنوياً عبرها، يريدون الإبقاء عليها، وفي ذات الوقت تخفيض تصنيفها، وكان تصنيفها لا يأتي من عدد مستخدميها، هؤلاء المستخدمون الذين لا